

صياغة سياسات وقوانين الزراعة الحضرية

المحرر: د. سلوى طعمة طوق



اجتماع يضم عدداً من الاطراف الرسمية وغير الرسمية المعنية لعرض منافع إستحداث منتزه وطني في شمال لبنان.

المزارعين الحضريين حول العالم يعملون من دون إدراك رسمي للنشاط الأساسي الذي يؤمن لهم رزقهم، ويفتقرون للمساندة البنيوية للسياسات والتشريعات المناسبة. فتحدي الزراعة الحضرية يتطلب أن تصبح الزراعة جزءاً لا يتجزأ من التطور الحضري وبأن يتم اعتبارها فائدة اجتماعية واقتصادية وبيئية أكثر من اعتبارها عائقاً.

أصبح الاهتمام بالزراعة الحضرية يتزايد في مدن الشمال والجنوب على حد سواء، كما أصبح يرتفع بسرعة في عدد من المدن التي تعيد النظر بسياساتها المتوفرة، أو التي تعيد صياغة سياسات جديدة متعلقة بالزراعة الحضرية.

بناء عليه، يسعى هذا العدد من مجلة الزراعة الحضرية الى مساندة هذه المبادرات من اجل تأمين أمثلة تطبيقية عن صياغة السياسات الزراعية، وعن وضع خطط الزراعة الحضرية.

الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات التي تُعنى بالبحوث. كذلك، صار من الضروري أن يشترك كافة المعنيين في عمليات متعددة الأطراف من أجل وضع خطط عمل وصياغة سياسات يتم تطبيقها جميعاً على الزراعة الحضرية. ويتم كل ذلك بطريقة أسهل عبر تنظيم عدد من النشاطات التدريبية وتطبيقها كي تتناسب مع حاجات أصحاب الشأن وذلك من خلال حلقات دراسية تبحث سياسة التوعية، ودورات تدريبية تتمحور حول: التشخيص، تقييم الزراعة الحضرية ووضع خطط لها، دراسات الوضع، زيارات ميدانية، والتعلم عن بعد.

فمن الضروري إذاً وضع قوانين وأنظمة جديدة لتعزيز الزراعة في المدن. ويفترض من ذلك أن تساهم الزراعة الحضرية مساهمة كبيرة في الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للنمو الحضري المستدام. إلا أن كثيراً من

أضحت الزراعة الحضرية في المدن الجديدة جزءاً مهماً من الإدارة الحضرية. تعد الزراعة الحضرية إستراتيجية تخفف حالات الفقر المنتشرة وتنمي الإنتاجية والمداخيل، كذلك تلعب دوراً مهماً في خلق فرص عمل جديدة وتحمي البيئة وتساهم في التنمية المستدامة. إلا أن الزراعة الحضرية لم يتم تضمينها في التخطيط وصياغة السياسات إلا في حالات نادرة. علاوة على ذلك، يواجه المزارعون الحضريون مشكلة النقص في المعلومات التقنية مقارنة مع مزارعي الريف. يعود سبب النقص إلى حداثة عمل المزارعين الحضريين في قطاع الزراعة أو إلى كون البيئة التي يعملون فيها غير مألوفة لديهم.

لذلك، من الضروري تطوير قوانين وسياسات جديدة تعزز الزراعة الحضرية خصوصاً وان تلك السياسات صارت مُمثلة بالمعنيين في المنظمات الزراعية والقطاعات البلدية والمنظمات

يمكن وصف السياسة بشكل عام، على أنها مسار عمل تبنته حكومة ما لإحداث بعض التغييرات في قرارات أصحاب الشأن في ذلك المجتمع وفي تصرفاتهم من أجل التوصل إلى تحقيق بعض الأهداف. وغالباً ما يعتبر بعض المعنيين أن السياسة مجرد مجموعة قوانين وأنظمة، لكن إن تصفنا هذه المجلة نلاحظ أن كلمة سياسة مستعملة في الإطاريين معاً، وهي تشير إلى تطوّر القوانين وتطبيقها، وتُستعمل كمزيج من أدوات تنظيمية متنوعة، بما فيها التدابير القانونية والاقتصادية والتعليمية والتخطيط والتطبيق المناسب والمراقبة.

تتطور السياسات وتختلف حسب حالة المدينة وظروفها. إنها عملية تأثير على اصحاب الشأن، من اجل مد شبكات الاتصال وجمع الناس معاً وإجراء أبحاث وما شابه. ويتوجب على هذه العملية أن تؤدي إلى التعريف بالمشكلات الانسانية والاجتماعية الراهنة والى الاستشارة والتصميم وكتابة اقتراحات مشاريع سياسية جديدة والموافقة على هذه السياسة وتنفيذها.

عزيزي القارئ، تحتوي هذه المجلة على خمس مقالات منتقاة من العدد ١٦ من المجلة

الانكليزية التي تصدر باللغات الاجنبية والتي تنناول المحور الآتي: "صياغة سياسات وقوانين الزراعة الحضرية" بالإضافة الى مقالة عن استحداث متنزه طبيعي وطني في شمال لبنان.

لقد تم تقديم بعض المقالات المختارة حول صياغة السياسات في العدد الرابع من المجلة الذي صدر سابقاً. فنحن نتابع عرض تجارب حول صياغة السياسات من مختلف الدول. في أول مساهمة قدمت لهذا العدد، ناقش Wilbers و Zeeuw ماهية السياسة الفعالة، وبالتالي استخدمت هذه المعايير لمراجعة سياسات الزراعة الحضرية الراهنة.

بعد هذه المقالة الافتتاحية، يعرض هذا العدد من مجلة الزراعة الحضرية أربع دراسات وضعية في مدن مختلفة في العالم. وتعرض هذه المقالات الأربع لآخر التطورات حول صياغة سياسات زراعة حضرية فعالة. إن آخر مقالة هي المرحلة الأولية لاستحداث متنزه طبيعي وطني كبير يضم ١٤ بلدية في شمال لبنان. وتتعلق هذه المرحلة بتجميع المعنيين وتحفيزهم لاستحداث متنزه طبيعي اجتماعي ووطني. كما أقرت بذلك الخطة التوجيهية للمنطقة. وكذلك تتعلق تلك التجربة بصياغة السياسات واتخاذ

الأفعال المناسبة من أجل حماية مساحات طبيعية واسعة تجمع عدّة بلدات وتشمل نشاطات مختلفة منها الزراعة. إن هدف المقاربة هي تحديد المعنيين المحتملين والبدء بكسب ثقة السكان المحليين بتنفيذ مشاريع تجريبية، تولد الدخل ضمن إطار النشاطات المسموح بها في المتنزه الطبيعي. تهدف هذه النشاطات إلى تعميق المعرفة والفهم لدى كافة المعنيين الرئيسيين حول مدى أهمية الحفاظ على الزراعة والأراضي الطبيعية في التنمية الاقتصادية في المنطقة. كذلك، تهدف تلك النشاطات إلى التوجه إلى كافة المعنيين الرئيسيين كي يضمّنوها في خطط عملهم الإستراتيجية.

تواجه الزراعة الحضرية تحديات عديدة منها اعتبارها قطاعاً مهماً على الرغم من الدور الأساسي الذي تمثله في المدن. إن الزراعة تتطلب وجود المياه والأرض لكن هذين العاملين من الموارد النادرة في المدينة. لقد قلّصت المداخل الاقتصادية التي تكتسب من خلال النشاطات غير الزراعية، مساحة الأراضي الزراعية، كما دفعت بالأراضي الزراعية خارج المدينة. في الختام، نقول إن تشجيع الزراعة الحضرية يحتاج منا إلى تحفيز المعنيين وصياغة تشريعات جديدة.

سنكون ممتنين إن أرسلتم لنا تعليقاتكم. نحن نرحب بالمقالات عن تجاربكم الخاصة في صياغة السياسات ووضع خطط العمل حول الزراعة الحضرية في مدن أخرى. وفي الصفحة الأخيرة من هذا العدد، ستقرأون عن المواضيع المستقبلية التي نرغب في معالجتها داخل مجلة الزراعة الحضرية. نتوق لتلقي مساهماتكم في الأعداد القادمة.

ونلفت الى أننا في اعداد المجلة نستخدم مصطلح "الزراعة الحضرية" او "الزراعة المدينية" وايضاً مصطلح "الزراعة في المدن" ونقصد بها كلّها "الزراعة في المدن وضواحيها"، وقد فسّر سميت وآخرون* (١٩٩٦) هذه الزراعة بانها نشاط يقوم على "إنتاج مأكولات ومحروقات، وتحويلها وتسويقها، بهدف تلبية حاجات المستهلكين اليومية داخل مدينة أو مدينة كبرى، انطلاقاً من أراضٍ ومساحات مائية منتشرة عبر المنطقة الحضرية والمنطقة المتاخمة لها، تتطلب نظم إنتاج كثيفة، واستخدام الموارد الطبيعية، والنفايات الحضرية، وإعادة استخدامها بغرض إنتاج جملة منتجات خاصة بالزراعة وتربية المواشي.

* SMIT J., RATT A. et NASR J.,
Urban Agriculture: Food, Jobs and Sustainable Cities, New York, United Nations Development Programme.

محتويات هذا العدد

١- مراجعة نقدية للوثائق الحالية المتعلقة بسياسات الزراعة الحضرية ٤

أصبحت الحكومات المحلية في عدد متزايد من المدن تدرك أهمية الزراعة الحضرية وتقوم بتصميم سياسات جديدة متعلقة بالزراعة الحضرية، أو تعيد صياغة السياسات القائمة. في هذه المقالة يناقش المؤلفون بعض متطلبات السياسة الفاعلة وبالتالي يستخدمون تلك المقاييس ليراجعوا بشكل نقدي بعض سياسات الزراعة الحضرية التي تم العمل بها مؤخراً. نرجو أن يكتسب القارئ من هذه المقالة دروساً قد تساعده في تنمية سياسات فاعلة للزراعة الحضرية في المدن الأخرى.

Joanna Wilbers and Henk de Zeeuw

ETC-Urban Agriculture

j.wilbers@etcnl.nl

٢- إدخال الزراعة الحضرية في الروزنامات البلدية: تجارب من ليما، البيرو ١١

يعتبر التحضر أمراً مكثفاً في البيرو، وخصوصاً في ليما الحضرية. لقد أدت الهجرة الكثيفة إلى تمدن الفقر الذي يتركز، بالنسبة إلى ليما، في المناطق الخارجية الممتدة من المدينة. في هذا السياق الحضري الريفي من الفقر، تعتبر الزراعة الحضرية بديلاً واعداً يمكن أن يشكل إسهاماً مهماً في تحقيق الأهداف التنموية للألفية التي تتركز على محاربة الفقر، وتكفل الأمان الغذائي. تصف هذه المقالة تجارب الزراعة الحضرية في منطقتين: في ليما الحضرية وفي Lurigancho- Chosica.

هذه المقالة عبارة عن مقالين تم تقديمهما في ليما:

♦ "Villa Maria del Triunfo": "تنمية سياسة زراعة حضرية للبلديات" بقلم Noemisoto و Gunther Merzthal (من IPES مؤسسة RUAF) و Raquel Barriga و Paula Ruiz (من بلدية Villa Maria del Triunfo).

♦ "نحو إدخال الزراعة الحضرية في الروزنامات البلدية: تجربة من منطقة Lurigancho - Chosica" بقلم Gordon Prain و Blanca Acre (من برنامج الحصاد الحضري - مركز البطاطا الدولي) Miguel Salvo (من برنامج الحصاد الحضري Universidad Polytechnic de Madrid)

للاتصال بالمؤلف: g.merzthal@ipes.org

٣- توجيهات سياسة الزراعة الحضرية في مدينة بكين Beijing: الخطوة الأولى ١٦

Al Jianming, LIU Shenghe, YANG Zhenshan, YUAN Hong, JIANG Fang

caijm@igsnr.ac.cn

تعرض هذه المقالة النقاط الرئيسة لتوجيهات مسودة سياسة تنمية الزراعة الحضرية في بكين. حالياً، تنتظر هذه التوجيهات موافقة مجلس الشعب في بكين، وسوف تكون معلماً مهماً في تنمية الزراعة الحضرية وشبه الحضرية في مدينة بكين خلال العقود القادمة. تغطي مدينة بكين مساحة ١٦,٨٠٨ كم^٢، وتنقسم إلى ١٦ منطقة ومقاطعتين.

٤- صناعة قوانين الزراعة الحضرية: تجربة Governador Valadares، البرازيل ١٩

Ivana Cristina Lovo

Zila Raquel Perevalosta

iclovo@uai.com.br

عام ٢٠٠٣، بدأ مشروع "التحقيق الأمثل لاستعمال الأراضي الحالية للزراعة الحضرية" في Governador Valadares بتشجيع من برنامج الإدارة الحضرية في أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي (UMP-LAC/UNHABITAT)، ومن المركز الدولي لبحوث التنمية في كندا (IDRC و IPES) والترويج للتنمية المستدامة في البيرو.

٥- أفعال ملموسة: برنامج كايب تاون لمساعدة الزراعة الحضرية ٢٣

Stanley Visser, Development Facilitation of the city if Cape Town (تسهيل التنمية في مدينة كايب تاون)

Stanleyvisser@capetown.gov.za

تشمل الزراعة الحضرية في كايب تاون، بشكل رئيس، زراعة الخضار، على الرغم من أن منظر المواشي السارحة على الطرقات مألوف لكل سكان المدينة. خلال السنوات الخمس الماضية، قامت مدينة كايب تاون بصياغة سياسة زراعة حضرية من شأنها أن تحسن معيشة سكان المدينة، سواء من ناحية الأمن الغذائي، أو من ناحية التنمية الاقتصادية.

٦- نحو إستحداث منتزه طبيعي وطني في شمال لبنان (عكار، الضنيه) مقارنة إسهامية وأداة تنمية اجتماعية واقتصادية ٢٧

جمعية مدى، بريد إلكتروني: mada@mada.org.lb بيروت - لبنان

نديم كليمان زخيا، اسماعيل شاهين، سلوى طوق

إن هذه المقالة تهدف إلى التعريف عن جمعية مدى (أهدافها وإنجازاتها)، رؤية الجمعية لجبال شمال لبنان، المشروع القائم والمتعلق بالحفاظ على التنوع البيئي وتنمية مشاريع اجتماعية واقتصادية من شأنها أن تدعم استحداث منتزه طبيعي وطني. تتعلق هذه المرحلة بتجميع المعنيين وتحفيزهم لاستحداث هذا المنتزه الوطني، كما أقرت بذلك الخطة التوجيهية للمنطقة. وكذلك تتعلق تلك التجربة بصياغة السياسات واتخاذ الأفعال المناسبة من أجل حماية مساحات طبيعية واسعة تجمع عدّة بلدات وتشمل نشاطات مختلفة منها الزراعة.

مراجعة نقدية للوثائق الحالية المتعلقة بسياسات الزراعة الحضرية



رسم خرائط الأحياء والأشخاص من أجل مراقبة النشاطات المتعلقة بالزراعة الحضرية.

الممارسة يتم اكتشاف أيّ مقاييس سياسة تعمل بشكل جيد وأي منها يكون أقلّ تأثيراً).

لا يمكن أن يقوم أي تصميم لسياسة فعّالة من دون وجود رؤية واضحة حول تنمية الزراعة الحضرية على المدى البعيد.

يتم اعتبار المواد ١ - ٣ إطاراً تصورياً وسياقياً، بينما تشكل المواد ٤، ٥، و ٦ السياسة نفسها التي قد تقدم في الوثيقة عينها، أو في وثيقة منفصلة.

عادة يتم عرض طريقة تطبيق السياسة (تحضير أنظمة وقوانين فرعية محددة، تصميم مشاريع...) في وثائق متعددة منفصلة. في بقية تلك المقالة سنناقش كلا من تلك المتطلبات واحدة بواحدة ونستخدمها لمراجعة سياسات الزراعة

النتائج المتوقعة في وقت زمني محدد)، جماعات مستهدفة (ممن تتأثر أفعالهم وقراراتهم بسياسة الزراعة الحضرية) ومستفيدين (الذين يتوقع أن يستفيدوا من تلك السياسة).

٥- انتقاء دقيق لمزيج من تدابير ووسائل للسياسة من أجل تحقيق تلك الأهداف. ٦- إطار مؤسسي واضح، ومصادر تمويل واضحة لعملائية تطبيق السياسة وتنفيذها ومراقبتها.

على وثائق السياسة أن تتضمن تفسيرا مختصرا لكل المصطلحات المستخدمة فيها لتعزيز الوضوح، ومنع التفسيرات المتعددة والغموض.

وبالتالي، على تلك السياسة الواضحة أن تتضمن خلال فترة التطبيق وتقود إلى:

٧- تخطيط عملائي فعال وتنفيذ التدابير. ٨- مراجعة دورية للسياسة وتكييف لها، بالاستناد إلى التجارب المكتسبة خلال مرحلة تنفيذها (فقط من خلال

أصبحت الحكومات المحلية في عدد متزايد من المدن تدرك أهمية الزراعة الحضرية وتقوم بتصميم سياسات جديدة متعلقة بالزراعة الحضرية، أو تعيد صياغة السياسات القائمة. في هذه المقالة يناقش المؤلفون بعض متطلبات السياسة الفاعلة وبالتالي يستخدمون تلك المقاييس ليراجعوا بشكل نقدي بعض سياسات الزراعة الحضرية التي تم العمل بها مؤخرا. نرجو أن يكتسب القارئ من هذه المقالة دروسا قد تساعده في تنمية سياسات فاعلة للزراعة الحضرية في المدن الأخرى.

يمكننا توصيف السياسة على أنها مسار عمل تتبناه الحكومة من أجل إحداث تغييرات معينة في قرارات الفاعلين وأفعالهم في ذلك المجتمع من أجل تحقيق أهداف معينة. ومن شأن هذا التوصيف أو التحديد أن يوضح منذ البداية أن السياسة ليست فقط ورقة بيضاء أو قانوناً فرعياً بل استراتيجية تستخدم لتحقيق تغييرات معينة في المجتمع المحلي. سنستخدم في هذه المقالة كلمة سياسة لتحديد استراتيجية السياسة ووثيقة السياسة المستخدمة في أن. من وجهة نظرنا، تتضمن السياسة الواضحة ما يلي:

١- توصيفا مختصرا لعملية صياغة السياسة والفاعلين المشتركين في هذه العملية.

٢- تحليلا موجزا عن حال الزراعة الحضرية القائمة في المدينة مثلاً: توافر الزراعة الحضرية وشراكاتها، فضلا عن الأنواع المختلفة من الزراعة الحضرية وما ينتظرها من قيود وفرص، والتأثيرات السلبية والايجابية القائمة والمحتملة لتلك الزراعات.

٣- رؤية واضحة تتعلق بالتنمية المرجوة من الزراعة الحضرية. تستلزم تلك الرؤية معرفة للوظائف التي يتوقع من الزراعة الحضرية القيام بها لتحقيق خطة التنمية الاستراتيجية للمدينة وكذلك أهداف التنمية للألفية أو أنواع التنمية في الزراعة الحضرية التي يجب دعمها أو تحديدها

٤- أهدافا واضحة (مع أهداف محددة عن

Joanna Wilbers and Henk de Zeeuw
ETC-Urban Agriculture
j.wilbers@etcnl.nl

المشاكل، والفرص التي تسعى سياسة الزراعة الحضرية التوجه إليها (كوبا، بتسوانا، روزاريو، كايب تاون، بولاوايو، ومونتريال). يسهل تصريح كهذا حول "المشاكل والفرص" مراقبة تأثير السياسة ومراجعتها المستقبلية.

الرؤية: دور الزراعة الحضرية في تنمية مدنية مستدامة

لا يمكن لأي تصميم للسياسة أن يكون مؤثرا وفعالا بمعزل عن رؤية فاعلة لتنمية الزراعة الحضرية على المدى البعيد، وبمعزل عن معرفة أي نوع من الزراعة الحضرية يريد المرء أن يدعم، والأهداف النهائية.

يجب أن تقوم تلك الرؤية في بداية العملية، ومن خلال التفاعل بين كل المعنيين بالزراعة الحضرية: أقسام الحكومة المحلية، منظمات الحكومية ذات الصلة، جماعات المزارعين، المنظمات ذات الأصل الاجتماعي، (أنظر مقالة Dubbeling في العدد ١٦ من المجلة باللغة الانكليزية).

يصف Cabannes و Dubbeling (٢٠٠٥) ثلاثة أبعاد رئيسة للزراعة الحضرية، ما قد يساعد على تركيز سياسات الزراعة الحضرية والتفرقة بينها (كما يشرح Van Veenhuizen ٢٠٠٦ وفي مقالة Dubbeling في العدد ١٦) يتعلق البعد الاجتماعي للزراعة الحضرية بشكل رئيس، لا حصري، بأنواع الزراعة الحضرية ذات الاتجاه المعيشي التي تشكل جزءا من استراتيجيات المعيشة لفقرى الريف، وتركز على إنتاج الغذاء والنباتات الطبية للاستهلاك المنزلي، بحيث يتم تقليص نفقات الغذاء والأدوية للعائلات، ويتم إنتاج شيء بسيط من المدخول النقدي من خلال بيع ما فاض. ولكن هذه العائلات تحتاج إلى مصادر دخل إضافية. يتضمن البعد الاجتماعي للزراعة الحضرية أمثلة عديدة: البستنة المنزلية، البستنة الجماعية، جنائن تابعة لمؤسسات مثل المدارس والمستشفيات، زراعة الحقول المفتوحة (على مقياس صغير ونسبة منخفضة من الاستثمار). وتُظهر هذه الأنظمة ربحا مباشرا قليلا، إلا أن لديها تأثيرات اجتماعية مهمة. (الاحتواء الاجتماعي، تخفيض الفقر، تنمية الجماعات، تخفيض الـ HIV/AIDS فيروس الايدز)

يتصل البعد الاقتصادي لسياسة الزراعة الحضرية بأنواع الزراعة الحضرية ذات الطابع التجاري (المتعلقة بالسوق)، وتمارس هذه الأنواع عائلات تعمل في مشاريع على نطاق صغير، أو مستثمرون واتحادات عمالية تدير مزارع تجارية. وتتضمن هذه

صياغة السياسة (مثلا: منتدى سياسة التغذية في فانكوفر - كندا، أنظر مقالة Mende في هذا العدد ١٦ من المجلة الانكليزية).

تحليل الوضعية: ما هي المشاكل والفرص الرئيسية؟

في السابق، كانت المدن تميل إلى تعريف الزراعة الحضرية على أنها مشكلة (كان ينظر إليها كعمل غير قانوني، وكصدر خطورة على الصحة والبيئة)، ما كان يقود إلى سياسات تقييدية. أما اليوم، فتستقطب الإمكانات المهمة للزراعة الحضرية في التخطيط الحديث اهتمام السياسات؛ وقد أصبح مفهوما أن منع الزراعة الحضرية ليس الوسيلة الأكثر فاعلية لتخفيف المخاطر المرافقة لها. لذا فان اهتماما أكبر يمنح لتحديد الطرق الفاعلة التي تسهل فرص قيام الزراعة الحضرية وتذلل العقبات التي تواجهها، لدعم تنمية زراعة حضرية مستدامة وآمنة.

على السياسة المؤثرة أن تتضمن تحليلاً واضحاً لوضع الزراعة الحضرية في المدينة؛ ويستحسن أن تقوم على تشخيص تشاركي لتمييز تحديد العقبات والقيود، وكذلك الفرص الرئيسية لتنمية أنواع مستدامة من الزراعة الحضرية، وانتقاء أولويات القضايا التي ستهم بها سياسة الزراعة الحضرية، أو تحديدها. يجب أن يتضمن تحليل الوضع أيضا تحليلا نقديا للسياسات والأنظمة القائمة المتعلقة بالزراعة الحضرية، وتحليلا للمساهمات القائمة والمحتملة للتنظيمات الحكومية والخاصة والمنظمات المجتمعية المدني في المدينة التي يمكن أن تنمي زراعة حضرية مستدامة. يتم القيام بكل هذا



اجتماع منتدى فانكوفر لسياسة التغذية.

في المدن التي تعمل فيها RUAF-CFF (أنظر العدد ١٦ من المجلة باللغة الانكليزية).

تتضمن بعض وثائق السياسة المراجعة فقط قسما يشرح طبيعة



زراعة بسيطة بالماء في إحدى مدارس البيرو.

الحضرية المصوّغة مؤخرا، والتي تم ذكرها.

صياغة السياسة: من المشارك؟

يوصى بتوخي الوضوح حول طريقة قيام السياسة، وهوية الفاعلين المشاركين في صياغتها. ويعزز الإشراف المباشر للمزارعين الحضريين أنفسهم وكذلك مستفيدين آخرين من صياغة هذه السياسة شرعيتها والقبول بها. إضافة إلى ذلك، ستعزز المشاركة المباشرة للوكالات الحكومية المعنية والمنظمات المجتمع المدني والمستفيدين محددين ولمعنيين آخرين محليين إمكانية نجاح السياسة، وتمنع نشوء التباين بين



رئيس بلدية كيتو يوقع اتفاقية زراعية حضرية بين مختلف الفاعلين.

مجالات السياسات الأخرى ووسائلها المختلفة. إن المقالة التي كتبها Dubbeling في العدد السابق تناقش دروسا مهمة تم تعلمها من خلال عملية صياغة سياسة الزراعة الحضرية التشاركية المتعددة المعنيين.

تذكر بعض وثائق السياسة التي تمت مراجعتها وسيلة صياغة السياسة ومن شارك في تلك العملية (مثل: سياسات روزاريو، لـ Governador Valadares، توجيهات كوبا الوطنية، كمبالا). أما في وثائق أخرى، فلم يتم ذكر أي شيء من هذا القبيل، ولكننا، من خلال مصادر أخرى، نعرف أن لقاءات بين كافة المعنيين، في حالات كثيرة، قد عُقدت، وتُعدت طرق أخرى ليتم إشراك المستفيدين وفاعلين آخرين في عملية



الزراعة في البلدر (أرض منخفضة مستصلحة من البحر).

النشاطات إنتاج الغذاء (إنتاج الخضار التي يتم الاهتمام بريّها، والحيوانات التي تُنتج الألبان في المزرعة) أو إنتاج منتجات غير غذائية (مثل الزهور، ونباتات الزينة). هذه المزارع التجارية هي ضمن سلسلة مشاريع استثمار صغرى أو كبرى تهتم بتوزيع الدخل (سماد عضوي، علف) وبالتصنيع والتسويق. إن لهذه الأنواع من الزراعة الحضرية تأثيراً اقتصادياً أكبر، وريحاً أعلى وأوفر، إلا أن تأثيراتها الخارجية على المدينة وعلى الكثافة السكانية المدنية (خاصة في حالة المشاريع المكثفة والكبيرة) تميل إلى أن تكون أكبر (مثلاً مخاطر تلوث الأتربة والمياه نظراً لاستخدام المواد الزراعية الكيماوية الكثيف، وكذلك المخاطر الصحية نظراً إلى استخدام المياه الملوثة في الري، إضافة إلى مخاطر انتقال الأمراض من الحيوان للإنسان).

أما البعد البيئي للزراعة فيعود إلى أنواع الزراعة الحضرية التي تتسم بتعدد الوظائف. إن هذه الأنواع لا تساهم فقط في إنتاج الأغذية وتوليد الدخل، بل تمثل دوراً في الإدارة البيئية وتقدم خدمات أخرى يطلبها المواطنون الحضريون، كالتسميد غير المركزي، وإعادة استعمال المخلفات العضوية ومياه الصرف الصحي (بما في ذلك المواد المغذية)، وزيادة المساحات الحضرية الخضراء، وتحسين المناخ الحضري (الظل- الأوكسجين- تخفيف الغبار)، بالإضافة إلى إدارة المناظر الطبيعية (المتنزهات - المناطق الفاصلة - المناطق المعرضة للفيضانات والزلازل، أو المناطق ذات القيمة البيئية التي يجب أن تبقى خالية من الأبنية)، وتقديم الفرص لكافة نشاطات الراحة والاستجمام وتخزين المياه. وإفساح المجال أمام هذه المزيج المتنوع، على الزراعة المتعددة الوظائف أن تتبنى طرق إنتاج بيئية زراعية، وتربط بين التنظيف البيئي وإدارة المخلفات بشكل مستدام وغير مركزي، وكذلك بينها وبين المتنزهات والتخطيط والإدارة الطبيعية والسياحية.

قد تتجه السياسة نحو واحد من تلك الأبعاد أو تسعى إلى تنمية خليط محدد منها مجتمعة، أو تسعى كي تتعاقب تلك السياسات الواحدة تلو الأخرى (أو التفكير في التوجه إلى جماعات أخرى أو مناطق أخرى)؛ وقد ترغب الحكومات المحلية في تطبيق نقطة معينة والتركيز عليها في ما يخص مجموعة مستهدفة محددة، أو أجزاء من المدينة، وتطبيق نقطة أخرى مع مجموعة أخرى وأماكن أخرى من المدينة. فالحكومات المحلية المهتمة بتزايد نسبة الأمن الغذائي القليل، أو باستثناء مجموعة معينة من المواطنين يمكن أن تركز على البعد الاجتماعي للزراعة الحضرية؛ فيما تركز المدن المهتمة بتنمية الاقتصاد المحلي على البعد الاقتصادي للزراعة الحضرية، أو تسعى إلى تحفيز المزارعين الذين يكتسبون معيشتهم من الزراعة إلى القطاع التجاري. أما السلطات المحلية المهتمة بالمناخ الحضري المتدهور، أو بالمشاكل المتزايدة لإدارة النفايات، أو بالتأثيرات البيئية أو الصحية السلبية للزراعة الحضرية التجارية، فتركز على البعد البيئي للزراعة الحضرية، أو قد تسعى إلى تشجيع تغير في السياسة من الإنتاج الزراعي التجاري العالي الدخل إلى الزراعة المستدامة المتعددة الوظائف.

يحتوي عدد قليل من وثائق السياسة التي تمت مراجعتها (لندن، فانكوفر) جزءاً يتم فيه شرح رؤية البلدية حول التنمية المرغوبة فيها في مجال الزراعة الحضرية (أو نظام الغذاء الحضري). وتشرح استراتيجية التغذية في لندن، بشكل واضح جداً، رؤيتها حول النظام الغذائي الحضري المرغوب فيه، حيث تقر بأهمية نظام الغذاء في التنمية المستدامة للمدينة، وتوضح سعيها إلى إدخال قضايا التغذية في سياسات القطاعات المختلفة وبرامجها (التربية - الصحة - إدارة المخلفات - الخ). إلا أن باستطاعة المرء اكتشاف طبيعة الرؤية في معظم وثائق السياسة التي قد تظهر، فيما كانت سلطات المدينة تفكر عند صياغة السياسة. لقد نُميت تنظيمات الزراعة الحضرية وتربية المواشي والثروة السمكية في كمبالا، وركّز بشكل كبير على سبل منع المخاطر الصحية المرافقة، من خلال إتباع نظام الترخيص والتعليمات. أما في Governor Valadares فتعتبر الزراعة الحضرية استراتيجية تحفز الاحتواء الاجتماعي عبر تسهيل الوصول إلى الأراضي الخالية، وبالتالي أصبحت تلك الاستراتيجية جزءاً من خطة استخدام الأراضي في المدينة. يستقطب الدور الذي تمثله الزراعة

الحضرية في التنمية الاقتصادية المحلية، وفي تخفيف الفقر، اهتماماً متزايداً في كايب تاون؛ وسيتم وضع تنفيذ سياسة الزراعة الحضرية ضمن قسم التنمية الاقتصادية.

الأهداف: الاتصال بين الواقع والرؤية.

على صياغة الأهداف أن تتم بطريقة تجعل الإبلاغ عما يفعله المشاركون في التنفيذ أمراً سهلاً، كما يجب أن يتم تحديد ماهية النتائج المتوقعة بشكل واضح، ومن هم المستفيدون المرتقبون من تلك السياسة. من المهم جداً أن تكون الأهداف واقعية ومتصلة بالسياسات القائمة الأخرى، وأن تكون قابلة للتحقيق عبر وسائل السياسات المتوفرة، وذلك ضمن القدرات المؤسساتية والمالية القائمة حالياً في المدينة. إن الكثير من وثائق السياسة التي تمت مراجعتها تنصّ على أهداف تلك السياسة بشكل يعتبر غامضاً. ونادراً ما يتم تحديد النتائج المرجوة والحدود الزمنية لتلك النتائج، حتى إننا، في بعض وثائق السياسة، لا نعرف بوضوح كيف عرفت الزراعة الحضرية، ولا إلى أي نوع من أنواع الزراعة تنتمي، ولا في أي قسم من المنطقة البلدية يمكن تطبيقها. كل هذه الأمور تخلق غموضاً. إضافة إلى ذلك، لا يتم تحديد من هم الجماعات المستهدفة والمستفيدون من السياسة بشكل كافٍ وواضح، فالعديد من وثائق السياسة تذكر أن السياسة تسعى إلى إفادة أصحاب الدخل المحدود في المجتمع (مثلاً كايب تاون، Governor Valadares، مونتريال). وتعطي السياسة التي تمت صياغتها في مدينة روزاريو توصيفاً أدق لخصائص المستفيدين من سياسة الزراعة الحضرية البلدية (أنظر اطار رقم ١).

اطار رقم ١: المادة السادسة من القانون المتعلق بالحدائق الجماعية في البلدية:

- “ إن الحدائق الجماعية التي سيتم تأسيسها تتوجه إلى:
- ١- العاطلين عن العمل والعمال ذوي الدخل المحدود.
 - ٢- وحدات العائلات الأساسية (النواة).
 - ٣- المواطنين الذين بلغوا سن التقاعد.
 - ٤- طلاب المرحلة الثانوية والجامعات.
 - ٥- مدمني الكحول الذين يتماثلون للشفاء.
 - ٦- الكيانات الخدمائية (التعاونيات النوادي- الجماعات المتجاورة المؤسسات التربوية، الخ).”

إن مراقبة سياسة كهذه وتقييمها أمر صعب جدا إذا ظلنا لم يتم تحديد الأهداف والمستفيدين، لذلك سيكون تحسين سياسة كهذه أمرا صعبا مع مرور الزمن.

تعار مسألة الجنس (الجندر) اهتماما قليلا. إن بلدية كمبالا تقر فقط بأن السياسة قد يكون لها تأثير تفاضلي على الرجال والنساء، لذلك تعتمد البلدية على تدابير مصممة خصيصا لضمان استفادة النساء اللواتي يمارسن الزراعة الحضرية، من سياسة الزراعة الحضرية الموضوعية. و لا تأخذ أي من وثائق السياسة الأخرى بعين الاعتبار مسألة التفاضل تلك، حتى إن السياسات نفسها لا تعكس أي نوع من الوعي للتأثيرات التفاضلية التي قد تحدث لدى بعض أقسام السكان المعنيين بهذه السياسة.

وسائل السياسة : من خلال أي تدابير سيتم تحقيق الأهداف؟

ستدل أية سياسة محددة بوضوح على ماهية الاستراتيجيات والوسائل التي ستطبق من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية. من الأفضل أن يكون اختيار استراتيجية معينة أو وسيلة قائما على تحليل مدى تأثير الخيارات البديلة المتوفرة. وخلافا لما يعتقد كثير من الناس، فإن التشريع واحد من وسائل السياسة المتوفرة. هناك أربع وسائل سياسة متوفرة (كل واحدة منها مبنية على فرضية محددة تتعلق بكيفية التأثير المحتمل في تصرف الفاعلين في المجتمع)، هي: الوسائل القانونية، والوسائل الاقتصادية، والوسائل التواصلية/التربوية، ووسائل التخطيط الحضري.

الوسائل القانونية:

إن المنطق الذي يحكم الوسائل القانونية هو أن باستطاعتنا إجبار الفاعلين على تبني التصرف المرجو من خلال التدابير والتنظيمات القانونية (القوانين البلدية الفرعية، القوانين). ويعتبر ذلك المنطق السائد أن من الممكن التحكم في ما إذا كان هؤلاء الفاعلون



ورشة عمل تشاركية للتخطيط في مدينة Lagunita, Rosario.

يلتزمون بالقواعد والتدابير الموضوعية. وبالتالي ستتم مجازاة الفاعلين الذين لا يلتزمون بالقواعد.

إن لتلك الوسيلة فوائد في الحالات التالية:

١- عندما لا يمكننا تحقيق التصرف المرجو بطريقة أخرى،

٢- وعندما يمكن التحكم في القواعد بسهولة.

إضافة إلى ذلك، تتطلب الوسائل الأخرى أساسا قانونيا كافيا (أساس اقتصادي - تربوي - تصميمي).

مثال على ذلك، جرت صياغة برنامج الزراعة الحضرية في Governador وفقا للقانون (أنظر المقالة التي كتبها Lovo و Pereira Costa في هذا العدد).

والمشاكل الأكثر شيوعا بسبب تطبيق هذه الوسيلة هي التالية:

- إن العدد المتزايد من القوانين والقوانين الفرعية والتنظيمات... الخ تقود إلى التناقضات (ما قد يسمح أو يشجع في أحد القوانين أو التنظيمات يمكن أن يمنع أو يحد في آخر). ويعود هذا التناقض الحاصل في الزراعة الحضرية الموضوعية إلى طبيعتها المتصلة بعدة قطاعات. (فمثلا تدعم سياسة الزراعة الحضرية القائمة حاليا الزراعة الحضرية، في حين تمنع التنظيمات البيئية والصحية الأخرى هذه الزراعة، أو تحرمها بشكل قاطع، أنظر المقالة التي كتبها Foeken حول Nakuru في كينيا، في العدد ١٦ من النسخة الانكليزية).

- الآليات الموضوعية لفرض القانون ضعيفة بسبب التكاليف أو بسبب نقص الإرادة السياسية، ما يؤدي إلى ضعف مستوى التحكم، وإلى فرض العقوبات على الأفعال غير المرغوب فيها أو/ والتعامل غير اللائق مع مختلف الفاعلين. إن هذا الوضع (الممنوع في القانون والمسموح به في الممارسة حتى إشعار آخر) لمختص الزراعة الحضرية وشائع، خصوصا في مدن شبه الصحراء الإفريقية. وليس البديل عن إصدار القوانين الفرعية العامة والتدابير والتنظيمات إلا التعهد أو الميثاق: توقع الحكومة وبعض الفاعلين اتفاقية يوافق فيها الفاعلون الاجتماعيون (منظمات المزارعين الحضريين) على الالتزام الإرادي، بتدابير وتنظيمات معينة، وعادة ما يكون هذا الالتزام تبادلاً أو ردّاً تم نتيجة الدعم الذي قدمته الحكومة المحلية أو منظمات أخرى (مثلاً سبل الوصول إلى الأرض البلدية - الحصول على ترخيص لسوق زراعي - الدعم التقني... الخ). نعطي مثالا

جيذا على هذا: الاتفاقية التي يتم التحضير لها بين بلدية Governador Valadaro (مكتب البيئة والزراعة والإمداد الغذائي سلطة المياه وخدمات الصرف الصحي)، وبين جمعية الزراعة الحضرية والزراعة الجماعية من أجل تخفيض تعريفات المياه التي يدفعها منتجو الزراعة الحضرية. وهذا يؤسس، بشكل واضح، للالتزامات المفروضة على كل من الأفرقاء الثلاثة. ويوضح القانون البلدي الفرعي، أو التنظيم، ما يجب أو لا يجب فعله، في حين يفرض القانون على كافة المواطنين (الذين هم متساوون أمام القانون). والتعهد يختلف كلياً عن القانون البلدي، لأنه اتفاقية معقودة، بشكل إرادي، بين الحكومة المحلية وفاعلين معينين في المدينة، ولا يجري تطبيق التعهد إلا على تلك الجماعات أو بوساطتها. ويمكن هذا الأمر من تأسيس تدابير وتنظيمات أكثر تحديداً ولحالات محددة.

الوسائل الاقتصادية:

إن المنطق الذي يحكم تطبيق الوسائل الاقتصادية هو افتراض أن يتبنى كل الفاعلين الاجتماعيين الفعل المرجو إذا كان هذا الفعل يجلب لهم مكسباً اقتصادياً (أو حتى خسائر إذا ما تابعوا التصرف غير المرغوب).

قد تمنح الحكومات المحلية محفزات ضرائبية، أو تقدم إعانات مالية إذا تبني الفاعلون الفعل المرجو. في المقابل، قد تجبي تلك الحكومات ضرائب خاصة، كمحاسبة على الفعل غير المرغوب (مثلاً ضرائب على السجائر أو الكحول). وتحتاج هذه الوسائل الاقتصادية إلى أساس قانوني، ولكن العنصر الأساسي هنا ليس هو القانون، بل المحفز الاقتصادي أو الخسارة الاقتصادية.

فمثلاً تمنح بلدية روزاريو مالكي الأراضى الذين يسمحون للمزارعين الحضريين الفقراء باستخدام الأراضي الخاصة الخالية إعفاءات ضريبية، فيما تخفض بلدية Governador Valadares تعريفات مياه الري من خلال تحفيز استعمال السماد العضوي، أو إعادة استعمال مخلفات المنازل. أما مدينة كايب تاون، فتقدم محفزات أخرى هي عبارة عن تزويد المزارعين الحضريين الفقراء بمياه الري والمعدات والسماد العضوي.

إن وسيلة السياسة تلك مفيدة خصوصا في الحالات التالية:

- يتم تمييز الحافز الاقتصادي بكل سهولة. وهو أساسي بما يكفي ليكون ذا تأثير.

- يتصل الحافز الاقتصادي مباشرة بالفعل المرغوب أو غير المرغوب فيه.
إن أكثر المشاكل شيوعاً عند تطبيق هذه الوسيلة هي التالية:
- لا يمكن التحكم بتكاليف مقاييس السياسة، لأن تلك التكاليف قد تصبح غير عملية عندما يستفيد منها عدد كبير من الفاعلين.
- عادة تزيد الضرائب والإعانات المالية من عدم المساواة الاجتماعية.

الوسائل التواصلية- التربوية:

إن الفرضية التي تقف وراء استعمال تلك الأنواع من الوسائل هي أن الناس يتبنون التصرف المرغوب فيه إذا عملوا بوعي من التأثيرات الايجابية لذلك التصرف وبعيداً عن التأثيرات السلبية للتصرف غير المرغوب فيه. وهكذا، سيتم تطبيق وسائل المعلومات والتربية والإقناع (زيارات الارشاد - التدريب - أوراق الإعلانات - مواقع الكترونية...) لجعل الناس يفهمون أهمية التغيير المطلوب، ومساعدتهم في عملية التغيير. ويتم، عادةً، استعمال هذه الوسائل كتكملة لوسائل السياسة الأخرى التي تم ذكرها. وقد يقلل النقص في وجود استراتيجيات تواصلية وتربوية كافية، بشكل كبير، من فعالية وسائل السياسة الأخرى التي يتم استعمالها.

فمثلاً تقدم بلدية Governador Valadares تدريباً تقنياً للمزارعين الحضريين؛ وتقدم بلدية لندن لأطفال المدارس مواد ثقافية تتعلق بالغذاء الصحي، ونموه، وتحضيره. يركز Thornton في العدد ١٦ على أهمية تخطيط استراتيجيات معينة وتطبيقها لإيصال سياسات البلدية ووسائل السياسة إلى الفرق المستهدفة.

وسائل التخطيط الحضري:

إن المنطق الذي يحكم وسائل التخطيط الحضري هو أن الفاعلين سوف يتبنون التصرف المرغوب فيه إذا تم التصميم والتخطيط لبيئتهم الفيزيائية المحيطة، بحيث يتحفزون بشكل تلقائي أوتوماتيكي للفعل.

فمثلاً، إذا توفرت سلات المهملات بشكل كاف، رمى الناس نفايات أقل على الطرقات. هناك أمثلة عديدة تتعلق بالزراعة الحضرية: مثل تصنيف المناطق، والجمع أو الفصل بين بعض طرق استخدام الأراضي استناداً إلى درجة النزاع أو التعاون، وإعطاء فسحة للبيستنة الجماعية البيئية، وذلك ضمن مشاريع الإسكان الاجتماعي، الخ...

فمثلاً، أدخلت مدينة مونتريال الأراضي المصممة للزراعة الحضرية ضمن خططها للاستخدام الأراضي. كذلك أدخلت كايب تاون أراضي للبيستنة البيئية أو الجماعية ضمن مشاريع رفع مستوى الأحياء الفقيرة. تشير وثائق السياسة إلى أن مدناً عديدة تركز على الوسائل القانونية التي عادة ما تكون لها صفة تفاعلية (يتخذ الإجراء بشكل عقاب فقط في حال لم يتبع الفاعلون الاجتماعيون القواعد والتنظيمات القانونية جيداً). تكون الزراعة الحضرية، عادةً، ممنوعة؛ وفي الحد الأقصى يكون مسموحاً بها إذا كانت قدرة المدينة على فرض القوانين القائمة محدودة جداً. هناك أمثلة كثيرة حول وسائل سياسة أخرى في الوثائق (أنظر الأمثلة الواردة سابقاً) يجري تطبيقها عادة في المدن التي تتبنى مقاربة تنموية التوجه ومتربطة تجاه الزراعة الحضرية. على الوسائل الاقتصادية والتربوية والتخطيطية أن تجتمع مع الوسائل القانونية الداعمة في "حزمة" فاعلة من تدابير السياسة، للوصول إلى سياسة زراعة حضرية تنموية التوجه.

إن النقص في استراتيجيات التواصل والتربية الكافية قد تقل بشكل كبير من مدى فعالية وسائل السياسة الأخرى.

تدعم السياسة الجديدة في كمبالا الزراعة الحضرية، بحيث يتم قبولها كشكل قانوني من أشكال استخدام الأراضي في ظل ظروف معينة، وتشكل جزءاً من استراتيجية تخفيف الفقر والتنمية الاجتماعية في المدينة. إلا أن السياسة تعتمد، بشكل رئيس، على الوسائل القانونية (قوانين الزراعة الحضرية - الثروة السمكية - المواشي في مدينة كمبالا) التي تمنع التصرفات غير المرغوب فيها من خلال تأسيس نظام من التراخيص والأنظمة والمراقبة والعقوبات. حتى الآن تبقى جمع القوانين مع التدابير الأخرى التنموية التوجه والتي تدعم هذا القطاع وتنشطه (التدريب - الدعم التجاري في السوق - سبل الوصول إلى الأرض) أمراً غير واضح؛ فعلى الرغم من قيام مشاريع مستقلة في تلك الحقول في المدينة، يبقى السؤال حول وسيلة تحقيق تخفيف الفقر وزمن تنفيذها مطروحاً. فمثلاً، تحظر القوانين الجديدة المزارعين الحضريين من أن يستخدموا الزراعة الحضرية في بعض المناطق، وذلك لحماية

الأراضي الرطبة والأحزمة الخضراء و جوانب الطرقات ومجاري الصرف الصحي. يحتاج المزارعون أيضاً إلى إذن من المجلس البلدي لكي يزرعوا المواقع الصناعية القديمة، أو أية مواقع أخرى تعد ملوثة. ولا تُفرض هذه القيود من زاوية بيئية وصحية وحسب، بل تدل كذلك على الحاجة إلى تنمية أكبر لسياسات استخدام الأراضي وتوجيهاتها، بما في ذلك الزراعة الحضرية، وخصوصاً إذا هدفت تلك الزراعة إلى إفادة الفقراء الحضريين. إن هذه الملاحظات قد تغذي المناقشات التي تجري في كمبالا حيث تستمر عمليات تنمية السياسات والبرامج قدماً، كما توضح حقيقة أن تغير السياسة أمر تزايدى (خطوة تلو الأخرى).

تعتمد مدينة روزاريو على مقاربة أخرى يتم فيها التركيز على الوسائل الاقتصادية والتواصلية والتربوية. وقد اختارت تلك المدينة مقاربة تركز على تحفيز الفعل الجيد من خلال الحوافز الايجابية (تخفيض الضرائب لأصحاب الأراضي - تثقيف المزارعين والمساعدة التقنية خاصة في مجال الزراعة العضوية - المساعدة المالية للحصول على السماد العضوي - دعم التسويق الذي يموله ويدعمه البرنامج البلدي للزراعة الحضرية). تتوجه مقاربة مدينة روزاريو أكثر باتجاه البرنامج المطروح، وتركز على المقاربات التمكينية، فيما تعد مقاربة مدينة كمبالا أكثر تنظيمياً، وتركز أكثر على المقاربات التأديبية. (أنظر المقالات في هذا العدد والعدد ١٦ من المجلة باللغة الانكليزية).

تعتبر تجربة كمبالا معروفة جداً، لذلك تنقل قوانين كمبالا عدة مدن في إفريقيا شبه الصحراوية، ولا سيما أن الأمثلة الجيدة على صياغة زراعة حضرية نادرة. (كما تشرح مقالة Foeken حول Nakuru في العدد العدد ١٦ من المجلة باللغة الانكليزية). إلا أن تلك المدن يجب ألا تنقل قوانين كمبالا فحسب، بل عليها أن تسعى أيضاً إلى تطوير سياسات الزراعة الحضرية الخاصة بها، بما يلائم وضعها المحلي المحدد. لكننا نعتبر أن من الأفضل قيام تنمية سياسة واضحة وشاملة أولاً (الرؤية - الأهداف - اختيار الاستراتيجيات/ الوسائل بما في ذلك الوسائل القانونية، واستراتيجيات أخرى من أجل تحديد الإطار المؤسسي) قبل تنمية وسائل قانونية مفصلة.

قد تكون هناك حاجة إلى التراخيص والتنظيمات للحفاظ على الصحة العامة. وقد تساعد تلك التراخيص والتنظيمات في



سوق تجارية للمزارعين في فانكوفر.

وجود تلك الترتيبات والآليات. من المدهش أن وثائق السياسة المراجعة تغير قليلاً من الاهتمام إلى تصميم الإطار المؤسساتي والعملي الذي يُحتاج إليه في تنفيذ سياسة الزراعة الحضرية ومراقبتها. إن الزراعة الحضرية تتصل بعدة قطاعات، وتفتقر إلى بيت مؤسساتي، لذلك يتطلب تحديد الإطار المؤسساتي المناسب انتباهاً إضافياً.

هناك أمثلة إيجابية على هذا، كوثيقة سياسة التغذية في مونتريال التي تتضمن تحديداً واضحاً لمهام كل الأجسام البلدية المشاركة في تنفيذ السياسة، وكسياسة كوبا الوطنية. ويتضمن القرار المؤسس للمجموعة الوطنية للزراعة الحضرية الصادر في كوبا قائمة بأسماء المؤسسات التي يجب أن تتمثل في المجموعة، كما يشمل على مهماتها الرئيسية (القرار رقم ٩٨/٢٠٨). هناك وثيقة سياسة أخرى في كوبا تتضمن توجيهات لـ ٢٨ برنامجاً مصغراً حول الزراعة الحضرية، وتعتبر اهتماماً بالغاً للطريقة التي تحدّد مراقبة كل واحد من البرامج المصغرة. كذلك يتم ذكر مؤشرات نجاح كل برنامج، ومقاييس التقييم المتبعة. إضافة إلى ذلك، يتم تطبيق خطة منح المكافآت لتحفيز البلديات على إتباع سياسات الزراعة الحضرية القائمة.

أما في الحالات الأخرى، فيشير الإطار العملي إلى وحدات التنسيق والتنفيذ الرئيسية فقط. ففي حالة كمبالا، تحمل وثائق السياسة مسؤولية تنسيق التنفيذ ومراقبة السياسة إلى مجلس المدينة الذي تكون من مسؤولياته تحديد القسم الذي

وفاعلة، نحتاج إلى ترتيبات مؤسسية تسهم في تطبيقها. لذا يجب على السياسة أن تظهر بوضوح ما يلي:

– دور مختلف الفاعلين في عملية التنفيذ (وربما بعض التغييرات في تفكيرهم المؤسساتي أو عملهم إذا لزم الأمر).

– الآليات التي يجب أن تطبق من أجل التخطيط العملي الدوري (لترجمة السياسة إلى أفعال محسوسة)، وتنسيق عملية التنفيذ (ربما يجب إنشاء قسم جديد أو مكتب سكرتارية جديد). كذلك على وثيقة السياسة أن تذكر كيف سيتم تنظيم المراقبة والتقييم (الوسائل التي يجب استعمالها- المنظمات المسؤولة).

– مصادر التمويل لمختلف تدابير السياسة وآلياتها (مع أي ميزانية بلدية تتفق؟ – التعاون ما بين الخاص والعام – الأموال الوطنية – الأموال التي يدفعها المستفيدون الخ. ومن سيكون مسؤولاً عن الإدارة عند ذلك).

– الآليات التي يجب تطبيقها لإيصال محتوى السياسة إلى كافة المعنيين: كيف يمكن أن يتم إبلاغ الجماعات المستهدفة والمستفيدين بالسياسة وبال حقوق والواجبات الناتجة عنها؟

تطرح هذه القضية تحدياً إضافياً في الدول النامية، حيث يفتقد المزارعون الحضريون الفقراء سبل الوصول إلى المعلومات بسبب الأمية، أو البنية التحتية غير الكافية... الخ.

تبقى وثيقة السياسة رسالة مية. وقد تجعل الأمور تسوء لدى المزارعين الحضريين بدل أن تحسن في حال عدم

حشد الدعم للزراعة الحضرية بين المواطنين الأغنياء وبين صانعي السياسة. لكن خلق الحوافز الإيجابية وهيكلية الدعم سيكون لهما تأثير إيجابي أكثر على وضع الفقراء، وكذلك على تنمية الزراعة الحضرية.

ولا تكاد كثير من وثائق السياسة التي تمت مراجعتها تفرق بين تدابير السياسة في مختلف أنواع الزراعة الحضرية القائمة في المدينة، باستثناء التوجيهات الوطنية حول الزراعة الحضرية في كوبا التي تتضمن ٢٧ برنامجاً مصغراً (واحد لكل نوع من الأنواع الرئيسية للزراعة الحضرية). لقد نمت مدينة كمبالا قوانين منفصلة تخص البستنة وتربية المواشي والثروة السمكية. أما في Bulawayo، فقد أرسلت اقتراحات محددة حول زراعة الذرة إلى مجلس المدينة. إن تمييز تدابير السياسة المتنوعة في مختلف أنواع الزراعة الحضرية (وذلك نسبة إلى المنتج الرئيس- درجة التقنية- والمقياس) أمر مهم، لأن لكل نوع من أنواع الزراعة الحضرية صفات معينة تختص بأهداف السياسة، وبمستوى التأثيرات الخارجية (تأثيرات صحية وبيئية) التي تتسبب بها ونوعها. إلا أن هذا التمييز لا يكاد يمارس حتى الآن.

إن تربية المواشي في المدن أكثر محدودة من زراعة الخضار. فتقتصر، عادةً، تربية المواشي على الأراضي شبه الحضرية، أو تقتصر على عدد محدود من الماشية، نظراً إلى المخاطر البيئية والصحية (مثلاً مسودة سياسة مدينة Cape Town والوضع في خفّ، أنظر مقالة Foeken في هذا العدد). تكون التدابير المستخدمة في القوانين الفرعية، وفي القوانين وتنظيمات التقسيم التي تحدّد العدد المسموح به من الحيوانات والعدد الممنوع عادة عشوائية الإعداد (مثلاً بقرتان – ٦ أغنام – ٢٠ دجاجة). ففي الغالب لا تكون تلك التدابير متصلة بالوضع المحلي الذي تتم فيه تربية المواشي (القرب من مصادر مياه الشرب – كثافة السكان – وجود مصادر تلوث الهواء والمياه والتراب). على الرغم من أن تلك الظروف تؤثر في التأثيرات الصحية والبيئية التي قد تحصل للزراعة الحضرية، إلا أن تطبيق وسائل مثل GIS (برنامج انظمة المعلومات الجغرافية) تجعل ذلك الأمر سهلاً نسبياً في الوقت الراهن.

الإطار المؤسساتي والعملي: من سينسق وينفذ ويراقب تلك الاستراتيجيات وكيف؟

لكي تكون أية سياسة مؤثرة وعملية

ملاحظات نهائية

إن سياسات الزراعة الحضرية المصوغة مؤخراً، والتي تمت مراجعتها في هذه المقالة، متنوعة جداً في تصميمها ومحتواها؛ فهي تعكس جزئياً الفوارق في النظرة المحلية إلى الزراعة الحضرية، والدور الذي يتوقع أن تضطلع به، والفوارق في طريقة عمل أنظمة السياسة المحلية. إلا أن تلك السياسات تشير أيضاً إلى انعدام النمو النسبي لعملية صناعة سياسة الزراعة الحضرية، وإلى النقص في الأمثلة الجيدة المتعلقة بالسياسات المحددة بدقة ووسائل السياسة. هناك حاجة للذهاب إلى ما بعد إعادة صياغة القوانين والأنظمة الفرعية، وإلى تصميم سياسة شاملة تستخدم مختلف أنواع وسائل السياسات. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من زيادة الاهتمام بتصميم إطار مؤسسي وعملي كاف لتنفيذ السياسة ومراقبتها، فهذا الإطار هو الذي يحدد إلى حد كبير ما إذا كانت السياسة فاعلة أم لا. إن الحكومات المحلية، والفاعلين الآخرين المشاركين في تصميم السياسة، مدعوون إلى تبادل الأمثلة حول السياسات، وتبادل الخبرات المكتسبة من خلال تنفيذ تلك السياسات أيضاً، من أجل تحسين نوعية سياسات الزراعة الحضرية وتأثيراتها.

كما تؤسس الوثيقة لمنبر خاص يضم مختلف المعنيين، أو منتدى يضم سكرتارية ومجموعات عاملة. إن مصادر وآليات التمويل في تدابير السياسة نادراً ما تذكر في وثائق السياسة المراجعة. ويعيق هذا الأمر كثيراً تنفيذ السياسات. ويمكن أن يكون تنفيذ سياسة الزراعة الحضرية أكثر استمرارية إذا جعلت بعض النشاطات جزءاً من تفويض بعض المنظمات، وتم إدخالها في ميزانياتهم الدورية. في حال لم تكن تلك الترتيبات موجودة، لا بد من الحصول على موافقة وتمويل خاصين لكل نشاط، ما يبطل كثيراً عملية التنفيذ. إن تقرير مدينة Vancouver الذي تم ذكره يعطي تقديرات مفصلة حول الموارد المشاركة في الأفعال المقترحة. وتصمم ملاحظة مدينة Amsterdam حول الحدائق الحضرية أهدافاً للمدينة الرئيسية التي تتعلق بسياسة الحدائق الجماعية الحضرية. وعلى الرغم من أن هناك صفة استراتيجية للوثيقة، وعلى الرغم من أن خطط عمل مفصلة بالتعاون مع جمعيات الحدائق ستتم صياغتها، فإن الوثيقة تحدد الأفعال المرتقبة مع التكاليف المدفوعة من الميزانية ومصادر التمويل.

سيتولى العمل. وفي حالة مدينة روزاريو، تقوم مسؤولية تنسيق برنامج الزراعة الحضرية على الأمانة العامة للارتقاء الاجتماعي. أما مسودة سياسة الزراعة الحضرية في مدينة كايب تاون، فينسّقها قسم التنمية الاقتصادية التابع للبلدية. تشير تلك المسودة إلى الصلات مع البرامج البلدية القائمة، وإلى خطط التمويل التي سيتم إدخال مشاريع الزراعة الحضرية فيها. تؤسس وثيقة السياسة مكتباً بلدياً وبرنامجاً جديداً يقومان بنشاطات معينة محددة في حالات عديدة، كما هو الحال في مدينة روزاريو. (مثلاً تحفيز استخدام وسائل الإنتاج العضوي، أو تشجيع البستنة الجماعية، كما في مدينة مونتريال). على السياسة أن تقوم باستحداث إطار يؤدي إلى مشاركة أكبر، لأن الحكومات المحلية، في معظم الحالات، تعتمد على المشاركة الفاعلة للمنظمات الحكومية الوطنية وعلى مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. في هذا السياق، تعتبر وثيقة السياسة في مونتريال مثالا جيداً. إذ إن هذه الوثيقة تسعى بشكل واضح إلى تناغم أفضل بين أدوار ومسؤوليات مختلف الأطراف (الحكومية وغير الحكومية) المشاركة في الزراعة الحضرية،

ملاحظات:

تعتبر هذه المقالة تقريراً مؤقتاً حول المشروع القائم. لا يُعتبر جميع سياسات الزراعة الحضرية عملاً شافياً. وسوف يظل شركاء RUAF يتابعون عملية الجمع والتحليل. تشمل وثائق السياسة التي تمت مراجعتها على وثائق من:

-Governador. البرازيل

- روزاريو، الأرجنتين

- كمبالا، كندا

- مونتريال، كندا

- كايب تاون - جنوب إفريقيا

- كوبا Cienfuego وسياسات على المستوى الوطني

- Botswana على المستوى الوطني

- Bulawayo - زيمبابوي

- فانكوفر - كندا

- لندن - المملكة المتحدة

١. لا تزال بعض وثائق السياسة تلك في مرحلة إنشاء المسودة (Cape town_ Botswana)

تركز بعض السياسات التي تمت مناقشتها هنا (فانكوفر - لندن) على أنظمة الغذاء الحضرية، لا على الزراعة الحضرية، فيما لم يتم تبني بعض السياسات الأخرى كسياسات بلدية مثل Cape Town.

٢. استخدمنا في تحضير هذا القسم كتاب

Birkland: An introduction... كمرجع إلا أن التحليل والصياغة هي لنا بشكل كلي.

٣ على الرغم من أن هذا النظام يسمح بتقييم عمل البرامج المصغرة، لا تجري أية تدابير لتقييم تأثيرات البرنامج على السكان (تغذية محسنة - دخل أفضل). البيئة والصحة

References:

Birkland, Thomas A. 2005. An introduction to the policy process; theories, concepts and models of public policymaking. 2nd edition, M. E. Sharpe, Inc. New York.

Cabannes, Yves. 2006. Financing and investments for urban agriculture. Chapter 4 in: R. van Veenhuizen. 2006. Cities farming for the future: urban agriculture for green and productive cities, RUAF Foundation/IDRC/IIRR. <http://www.ruaf.org/node/969>

إدخال الزراعة الحضرية في الروزنامات البلدية: تجارب من ليما، البيرو



صناعة السياسة ووضع خطط العمل.

يعتبر التحضر أمراً مكثفاً في البيرو، وخصوصاً في ليما الحضرية. لقد أدت الهجرة الكثيفة إلى تمدن الفقير الذي يتركز، بالنسبة إلى ليما، في المناطق الخارجية الممتدة من المدينة. في هذا السياق الحضري الريفي من الفقر، تعتبر الزراعة الحضرية بديلاً واعداً يمكن أن يشكل إسهاماً مهماً في تحقيق الأهداف التنموية للألفية التي تتركز على محاربة الفقر، وتكفل الأمان الغذائي. تصف هذه المقالة تجارب الزراعة الحضرية في منطقتين: في ليما الحضرية وفي Chosica - Lurigancho.

العام، بالاستناد إلى المساعدة المتبادلة والتضامن والعمل الجماعي. في هذا السياق قامت البلدية باستحداث استراتيجية لتحسين الأمن الغذائي للمواطنين الأكثر فقراً، من خلال إكمال كمية الاستهلاك الغذائي ونوعيتها وتنوعها، وإنتاج مدخول عائلي إضافي.

عام ١٩٩٩، أطلق رئيس بلدية Villa Maria وبعض أعضاء المجلس البلدي عملية تعليمية لإسهامات الزراعة الحضرية في محاربة الفقر والمشاكل الأخرى التي يسببها التمدن، ودعوا إلى التفكير العميق في إمكانيات طاقات الزراعة الحضرية ومخاطرها. كما تبادلوا الدروس التي تم تعلمها واكتسابها، وشاركوا في مناسبات محلية ومنتديات تبحث في التفكير والنقاش بين مختلف مدن أميركا اللاتينية التي سبق أن نفذت مشاريع وبرامج زراعة حضرية في البلديات.

دور الزراعة الحضرية في تنمية المدن شجعت المعرفة المتزايدة لتأثيرات الزراعة الحضرية في الإدارة الحضرية والاطلاع على تجارب الحكومات المحلية الأخرى في أميركا اللاتينية السلطات في Villa Maria على إدخال الزراعة الحضرية في المكون الاستراتيجي المسمى المنطقة الصحية كجزء من خطة تنمية المدينة المتكاملة للأعوام ٢٠٠١-٢٠١٠.

Huachipa Huachipa يهدف إلى الترويج للزراعة الحضرية كمكون إيجابي، وكمنتج، وكشيء أساسي للمدن المستدامة. ويسعى البرنامج إلى تضمين الإدارة البلدية للزراعة الحضرية. إن هدف النموذج الذي يطرحه البرنامج هو نشر الوعي، وتسهيل الدعم، وبناء الإمكانيات، وإعطاء الحكومات البلدية الوسائل اللازمة لتنفيذ برنامج الزراعة الحضرية وسياساتها.

منطقة Villa Maria Del Triunfo

تقع منطقة Villa Maria على بعد ١٧ كم جنوبي ليما في البيرو؛ ويبلغ تعداد سكانها الحالي ٣٦٧,٨٤٥ (٥٢٪ منهم نساء). تحتل المنطقة الحضرية ٣/١ من المقاطعة البلدية، شديدة الانحدار. وتعيش نسبة ٥٧,٣٪ من السكان في فقر (Foncodes, 2000) فيما يعيش ٢٢٪ من السكان في فقر مدقع. يبلغ معدل سوء التغذية ١٥٪، ويعاني ٢٣٪ من الأطفال تحت الثامنة سوء التغذية المزمن. يتعاطى ٧٧٪ من السكان الناشطين اقتصادياً التجارة بشكل رسمي أو غير رسمي، فيما يعمل ١٨٪ منهم في قطاع الخدمات، ويبقى ٥٪ منهم يتعاطون النشاطات المنتجة، كالصناعة والتصنيع (VMT et al 2005). ثمة، في منطقة Villa Maria تراث من التنظيم الجماعي، كما أن هناك نسبة مشاركة مرتفعة من الرجال والنساء على حد سواء في صناعة السياسات

عام ١٩٩٩، انشغلت بلدية Villa Maria del Triunfo بقضية الزراعة الحضرية وحددت حاجتها إلى تنمية سياسة بلدية تقوم على نشر الزراعة الحضرية كنشاط استراتيجي. وقامت بدعم تلك الخطوة منظمات محلية ودولية ترؤج للزراعة الحضرية، مثل برنامج تغذية سكان المدن التابع لمركز بحوث التنمية الدولي IDRC - CFP كندا، وبرنامج الإدارة الحضرية UMP-LAC التابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، و-UN Habitat, IPES والترويج للتنمية المستدامة مراكز الموارد المتعلقة بالزراعة الحضرية والأمن الغذائي (مؤسسة RUAF).

يقوم برنامج الحصاد الحضري التابع لمركز البطاطا الدولي في ليما (مبادرة CGIAR) بتنفيذ مشروع في بلديتي Santa Maria del و Chosica Lurigancho

هذه المقالة عبارة عن مقالتين تم تقديمهما في ليما:

١- "Villa Maria del Triunfo": تنمية سياسة زراعة حضرية للبلديات بقلم Gunther Merzthal و Noemisoto (من IPES - مؤسسة RUAF) و Raquel Barriga و Paula Ruiz (من بلدية Villa Maria del Triunfo)

٢- "نحو إدخال الزراعة الحضرية في الروزنامات البلدية: تجربة من منطقة Lurigancho " Chosica - بقلم Blanca Acre و Gordon Prain (من برنامج الحصاد الحضري - مركز البطاطا الدولي) و Miguel Salvo (من برنامج الحصاد الحضري و Universidad Polytechnic de Madrid)

للاتصال بالمؤلف:
g.merzthal@ipes.org

وفي خطوة تعبر عن الوفاء لتراث التنظيم الجماعي، أطلقت البلدية عملية شرح للخطة تقوم على الإجماع، وذلك من خلال المشاركة الفعالة للمنظمات، والقواد، ومشاركة ممثلين عن كل فئات المجتمع المدني.

نتيجة لذلك، تم استحداث برنامج الترويج للزراعة الحضرية البلدية والحماية البيئية (PAU) في يوليو من العام ٢٠٠٠ في قسم التنمية البشرية التابع للبلدية، وذلك من أجل تسهيل إدخال مسألة الزراعة الحضرية في روزنامة الإدارة البلدية .

أثارت هذه العملية اهتمام شريحة أكبر من المعنيين بالزراعة الحضرية

عام ٢٠٠٤، وخلال عملية إعادة هيكلة داخلية، قرر رئيس بلدية Villa Maria والمجلس البلدي التركيز بشكل أكبر على نشر الزراعة الحضرية البلدية والحماية البلدية (PAU)، وجعلهما وحدة منفصلة (وحدة إدارية من الفئة الثالثة) تابعة لقسم التنمية الاقتصادية المحلية (انظر مستند رقم ١). في العام نفسه قامت البلدية برصد مبلغ ٣٥,٠٠٠ دولار أميركي من ميزانيتها كتمويل مشترك لنشاطات الزراعة الحضرية المتعددة (تدبير المساهمات - الإنتاج الزراعي- المعاملة والتجارة). ولا يتضمن ذلك المبلغ الموارد البشرية واللوجستية لوحدة الزراعة الحضرية التي تقدر ب ٢٠,٠٠٠ دولار أميركي. تمثل هذه المساهمة ٢ من ميزانية البلدية. إضافة إلى ذلك، كانت البلدية تقوم، بالتعاون مع منظمات محلية، بإيصال موارد من مؤسسات تعاون محلية لتنمية مشاريع الزراعة الحضرية.

هناك ثلاثة مسارات عمل للزراعة الحضرية وهي:

بناء القدرات: يتضمن نشاطات للترويج لوجود المزارعين الحضريين وتدريبهم وتوجيههم. ويشمل أيضًا بناء الإمكانيات توثيقًا للنشاطات، وتنظيمًا وشرحًا للدراسات الأساسية ومشاريع البحوث؛ كما يتضمن العلاقة المتبادلة والتبادل مع أطراف محلية ووطنية ودولية أخرى.

التنمية المنتجة: تشمل نشاطات مرتبطة بالمساعدات التقنية، وتنفيذ المشاريع المشروحة المدعومة بتجارب. كما تشمل تحديدًا للأراضي الخالية وسبل وهبها والدعم الترويجي المقدم.

تعزيز البيئة المؤسسية: يتعلق هذا المكون بالتحالفات المحلية والوطنية والدولية التي تشجع على انتشار الترويج لسياسات الزراعة الحضرية الودية والتشريع لها. كما تتضمن النشاطات والإدارة المالية التي تدخل في مشاريع الأولويات.

وتشمل هذه النقطة النشاطات القائمة على الإجماع والمشاركة في خطط تنمية المنطقة، وكل البرامج المستقاة منها. وتستهدف وحدة الزراعة الحضرية المنتجين الحضريين من بين السكان الأكثر ضعفًا، بما في ذلك النساء اللواتي يعلنن أسرهن، والأمهات المراهقات، والأطفال العاملين والمعاقين.

لسوء الحظ، قامت العملية الأولية على الدعم السياسي فقط وافتقرت إلى كل البيانات الكمية والنوعية لوضع منتجي الزراعة الحضرية أنفسهم. لقد حدّ هذا النقص في المعلومات من نتائج النشاطات وتأثيراتها، لأنه لم يكن ينظر إليها بطريقة استراتيجية، ولا كانت تلك النشاطات تستجيب دائمًا للحاجات الحقيقية ولل قضايا ذات الأولوية بالنسبة إلى مختلف فئات المنتجين المدنيين. من جهة أخرى، كانت الموارد المالية والبشرية نادرة، ما حدّ أيضًا من الجهود المبذولة لسد حاجات المزارعين الحضريين وطلباتهم.

إدخال الزراعة الحضرية في الخطط القطاعية والموضوعية

عام ٢٠٠٤، جمعت بلدية Villa Maria مؤسسات مختلفة لشرح خططها للتنمية الاقتصادية التشاركية. عمل المشاركون على ٤ قطاعات: التجارة والخدمات والإنتاج والزراعة الحضرية. وقد أثار إدخال الزراعة الحضرية كقطاع مستقل، مدار نقاش كبير. وارتكز القرار النهائي على الاعتبارات التالية:

- الإرادة السياسية لنشر الزراعة الحضرية.
- توفر الأراضي الخالية.
- ظهور ممارسات الزراعة الحضرية في كل المناطق، كأنه نوع من التعبير الحضاري التقليدي للسكان.
- اعتبار الزراعة الحضرية استراتيجية تولّد الدخل مع استثمار أدنى.
- اعتبار الزراعة الحضرية استراتيجية لمحاربة الفقر.
- تضمنت المنهجية المستخدمة لشرح الخطة جلسة عمل ابتدائية لعرض اقتراح

التنمية الذي تم تقديمه، وتحليلًا ابتدائيًا (SWOT) تحليل نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والمخاطر المحتملة). وأثبت وجود المنجيين الحضريين من كل أنحاء المنطقة أن قرار التأكيد على الزراعة الحضرية هو القرار الصائب. وقد شارك المنتجون، الذين تمثلهم النساء بشكل رئيس، بكل نشاط وحيوية، في عملية صياغة الخطة، وفي انتشارها في أماكن مختلفة أخرى.

لقد ساعدت تلك المشاركة كثيرًا في التأكيد على أن كل المعنيين المحليين تعلموا من كل المشاكل والحلول البديلة المطروحة. كانت المشاكل متشابهة في مختلف المناطق، لذا ساعدت العملية على تقوية التماسك الجماعي، وتنمية نوع من الإحساس بالهوية بين المنتجين الذين لم يكونوا (ولا حتى سبق أن كانوا) منظمين بشكل رسمي.

وركزت الخطة على تسويق الإنتاج؛ ولكنها لم تتطرق إلى النشاطات الإنتاجية والتصنيعية، وكانت تركز، بشكل رئيس، على تصورات من شارك في صياغتها، لأنه لم يكن هناك أية بيانات متوفرة حول الوضع الحقيقي للزراعة الحضرية في المنطقة.

بعد إحراز بعض التقدم في قضية الزراعة الحضرية، وإدراك ماهية القيود التي تكبل عملية الصياغة، بدأت بلدية ضيف حفي ف، بدعم من IPES-RUAF (من خلال برنامج زراعة المدن للمستقبل)، بمراجعة سياسات الزراعة الحضرية فيها، وبصياغة خطة استراتيجية للزراعة الحضرية كوسيلة لجعل تلك السياسات سارية المفعول وجاهزة للتنفيذ. وقد تضمنت العملية تلك المشاركة الفعالة للمنتجين الحضريين وللمعنيين المحليين الآخرين.

وارتكزت الخطة الاستراتيجية على تحليل كمي ونوعي لمعلومات الزراعة الحضرية، وعلى تقييم الحاجات. كذلك



رئيس بلدية Villa Maria del Triunfo يقطف الإنتاج مع أحد المنتجين المحليين.

مستند رقم ١ الرسم التنظيمي لبلدية Villa Maria لعام ٢٠٠٤

وصحية وخضراء، ما يشكل مكونات رئيسية للمدن المستدامة.

التعلم عن الزراعة الحضرية

بدأت عملية التعلم مع طرح استراتيجية نشر الوعي لحقبة العائلات التي تعتمد على الزراعة في معيشتها وماهيتها في أوساط السلطات البلدية والمؤسسات المحلية.

جرى عقد ورشتي عمل دوليتين لرؤساء البلديات، منذ عام ٢٠٠٣، حيث تبادلت مختلف المدن اللاتينية الأميركية الخبرات في تنمية الزراعة الحضرية، لمواجهة الفقر والمشاكل الأخرى التي يسببها التمدن. وقد وقّع رؤساء البلديات المشاركون في ورشتي العمل اتفاقات يلتزمون فيها بنشر الزراعة الحضرية في مدنهم ومناطقهم (نُظمت ورش العمل تلك بالتعاون مع IPES لنشر التنمية المستدامة).

وحددت بلدية Lurigancho نشر الزراعة الحضرية على أنه نشاط بلدي استراتيجي. كما ساعدت "الحصاد الحضري" في عدة أمور:

- استحداث برنامج يحدّد المعنيين الأساسيين ويعيّنهم ضمن البلدية.
- صياغة خطة نشر التوعية.
- تنظيم ورش عمل لنشر الوعي.
- تنسيق ورش عمل تبادل المعلومات ضمن البلدية.
- تسهيل مناقشات الطاولة المستديرة.
- تنظيم أحداث عامة مهمة (افتتاح قسم الزراعة الحضرية المساعد -تدشين نشاطات الإنتاج الزراعي- معارض)، وزيارات إلى مزارع نموذجية حيث تتم ممارسة الزراعة الحضرية البيئية.

في أثناء تلك العملية، أصبحت السلطات أكثر اقتناعاً بالدور المهم الذي يمكن أن تمثله الزراعة الحضرية في التنمية المستدامة للمدن الأخرى. ونُقلت الدروس المكتسبة إلى المعنيين الآخرين في البلدية. كذلك جرى عقد الاجتماعات مع هيئة مستخدمي الري، بما في ذلك توفير التدريب على تقنيات الإنتاج الزراعي، وتنظيم مدارس للمزارعين تكون ضمن المزارع بالاشتراك مع ٢٦ مزارعاً يشتركون كمروجين للزراعة الحضرية.

استحداث وحدة الزراعة الحضرية

قبل تنفيذ تلك النشاطات، لم تكن



مقاطعة Lurigancha-Chosica

تقع مقاطعة Lurigancha - Chosica على ضفة نهر الريماك وتبعد ١٣ كم إلى الشرق من ليما. يبلغ عدد سكان المقاطعة ١٢٥,٠٠٠ نسمة. إن حوالي ١٠٪ من السكان البالغين (الذين تتجاوز أعمارهم الخامسة عشرة) يعملون بدوام كامل أو جزئي بإنتاج المحاصيل فيما يعمل ٦٥٪ من البالغين في قطاع الخدمات.

يعاني ٣٢٪ من الأطفال تحت السادسة من سوء تغذية مزمن (INEIK, 1993) تعتبر هذه المقاطعة من أكثر المقاطعات امتداداً في المساحة والأقل تمدناً في مقاطعة ليما. تقع معظم الأراضي الزراعية في الأودية (التي تشكل ٤٥٪ من المقاطعة) وتدعم تلك الأراضي كافة نشاطات الزراعة الحضرية وشبه الحضرية خصوصاً فيما يتعلق بطبيعة الحياة خلال الصراع ضد الفقر الحضري.

تقع معظم الأراضي الزراعية في مناطق الأودية (تقريباً ٤٥٪ من أراضي المنطقة)، وهي التي تدعم أنواعاً مختلفة من الزراعة الحضرية وشبه الحضرية، تعتبر طريقة حياة ومعيشة في الصراع ضد الفقر الحضري. تزود تلك المقاطعة ليما بنسبة ٢٥٪ من الخضار؛ وتحتوي على عدة مزارع فيها حيوانات مثل: الطيور، وخنائير غينيا، والأرانب، والخنائير والمواشي (بقر، ماعز). في هذا الإطار بدأت بلدية مقاطعة Lurigancho، بدعم من "الحصاد الحضري"، عملية التشريع لقوانين الزراعة الحضرية في نهاية العام ٢٠٠٣. كان الهدف نشر الزراعة الحضرية كوسيلة لتوليد الدخل، وزيادة الأمن الغذائي، بالتزامن مع المساهمة في خلق بيئة حضرية منتجة

قامت على تصورات المنتجين الحضريين ونشاطاتهم الحالية التي قاموا بها خلال التشخيص التشاركي. وسمحت العملية بتحديد القضايا الرئيسية واستراتيجيات التدخل، من أجل التغلب على المشاكل المحددة، والترويج لإمكانيات الزراعة الحضرية المتوفرة في الوضع الحالي في مدينة Villa Maria. تحاول الخطة النظر بشكل رئيس إلى كيفية تقوية النشاطات القائمة حالياً ودعمها.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك العملية شجعت على تشكيل شبكة المزارعين الحضريين، وقوت قدرات (تقنية - منهجية - تشاركية ومراعية للجنسين) طاقم وحدة الزراعة الحضرية، وحشدت مجموعات أوسع من المعنيين بالزراعة الحضرية. لقد شارك كل هؤلاء المعنيين، بفاعلية كبيرة، في صياغة الخطة الاستراتيجية، وسوف يساهمون في إدارتها وتنفيذها من خلال منتدى المدينة للزراعة الحضرية الذي تمّ استحداثه في يونيو من العام ٢٠٠٦.

لهذا المنتدى هيكلية وظيفية قائمة من قبل، تتكوّن من ٢٠ منظمة ومؤسسة (مثل الجامعات - المنظمات غير الحكومية - مؤسسات حكومية وطنية - منظمات دولية مثل الفاو وأعمال خاصة) ستسمح الخطة الاستراتيجية بتدخل استراتيجي ومقبول، كما ستحسن الموارد المالية والبشرية للزراعة الحضرية. تقدّمت النسخة النهائية من الخطة في شهر سبتمبر من العام ٢٠٠٦، ويتوقع أن تبدأ مرحلة التنفيذ في شهر أكتوبر ٢٠٠٦ (مشروع تجريبية - نشاطات تدريبية).

البلدية مدركة لحقائق المزارعين الحضريين وواقعهم؛ لذلك ظلت طلبات المزارعين غير مستجابة وغير مسموعة. ولكن الإدارة المحلية، من خلال التطوير والتأييد والأبحاث العملية وعمليات تعليمية أخرى، أدركت أهمية الإنتاج الزراعي المحلي، وقررت دعمه باستحداث وحدة الزراعة الحضرية، في نهاية عام ٢٠٠٤، ضمن هيكلية البلدية التنظيمية. (انظر مستند رقم ٢)

تعتبر تلك الوحدة مركز خدمات للمنتجين الزراعيين وللسكان المحليين لأنها تصل بين الإنتاج والاستهلاك. تمنح الوحدة معلومات حول فرص التدريب، والبرامج التي تدعم الإنتاج وجهود المبيعات إلى المنتجين في البلدية، وذلك عبر المقاربة التي تعتمد على السلسلة الإنتاجية. لقد استطاعت البلدية أن تجمع ميزانية بلغت ١٠٠,٠٠٠ دولار أميركي بالتعاون المالي مع "الحصاد الحضري" من أجل النشاطات المتعددة. إن الأهداف المحددة لوحدة الزراعة الحضرية هي:

- التدخل في التخطيط الحضري مع مبادرات جديدة بناة وتشريعات من أجل الاستخدام المنتج للأراضي الخالية.
- دعم المنتجين والمزارعين في بناء نظام بيئي فعال اقتصاديا يكون أقل اعتماداً على المواد الكيماوية.
- الاسهام في إنتاج دخل أعلى من خلال الممارسات المحسنة والتنوع.

إن خطة عمل وحدة الزراعة الحضرية في Lurigarch-Chosica شبيهة بقسم الزراعة الحضرية في Villa Maria وهي تتضمن:
- بناء قدرات المزارعين الحضريين والمعنيين البلديين.
- ضمان التنمية المنتجة.

- رعاية التحالفات الاستراتيجية التي تهدف إلى إدخال الزراعة الحضرية في التخطيط البلدي، وفي تخطيط استخدام الأراضي، والتشجيع على التكامل الاجتماعي، مع إيلاء الأهمية لمراعاة الجنسين.

- لقد جرى تدريب مدراء الوحدة بدعم من IPES، وهذا ما ساعد على إكمال تجربتهم العملية في الإدارة البلدية مع معرفة محددة للزراعة الحضرية، وألقى الضوء على الحاجة إلى شرح استراتيجية لتنمية الزراعة الحضرية. لقد كان هذا الجهد جزءاً من عملية تعلم متبادلة بين موظفي الوحدة وطواقم "الحصاد الحضري".

أن عملية التوعية أساسية في صياغة سياسة زراعة حضرية على مستوى مدينة.

إدخال الزراعة الحضرية في الروزنامة البلدية

بعد القيام بالتدريبات المطلوبة بدعم من برنامج "الحصاد الحضري"، بدأ المكتب البلدي للزراعة الحضرية بتنمية عملية تشاركية لتقوية الزراعة المحلية. وقد ضمت هذه العملية كل الفاعلين البلديين، بما فيه المزارعين والمستهلكين والمدراء العاميين والمنظمات غير الحكومية.

هذه العملية التشاركية الديناميكية للبلدية تسمح بأن تكييف هيكليتها وفقاً لحاجات السكان. وقد أدت هذه العملية إلى خلق مجموعة من التنظيمات الداعمة للزراعة الحضرية. جرى حتى الآن إعلان ثلاثة قوانين: ١- استحداث الوحدة البلدية للزراعة الحضرية التي تمت المصادقة عليها سابقاً، وذلك في منطقة - Lurigancho Chosica وبلدة Santa Maria. ٢- تأسيس اتفاقية "لا خدمات لا ضريبة حضرية" كي يتمكن المنتجون الذين لا يتلقون خدمات حضرية كالتقييم والصرف الصحي وجمع النفايات من أن يستمروا في دفع معدلات الضريبة الحضرية.

٣- تنظيم إدارة مخلفات المطاعم لبيتهم إطعامها للخنازير (حالياً تحت المراجعة).

الحوار وتحديد الحاجات

كانت الخطوة الأولى لخطة الإدارة البلدية استحداث تواصل دائم بين مدراء الوحدة المساعدين والمزارعين والمؤسسات المحلية، لاستخدام قدرات المدراء وطاقتهم، ولضمان التدريب المستمر، وإنتاج روابط الثقة والتشجيع على الشفافية. وسوف يسمح هذا التواصل باستحداث برنامج مستمر يفيد المزارعين.

لقد قام مجلس مستخدمي الري في نهر

الريماك وممثلو المنتجين والسلطات البلدية بتحديد تشاركي لحاجات المنتجين. وأنتجت تلك الاجتماعات تعلمًا متبادلاً بين كافة المعنيين، ونتج عنها ما يلي:

❖ تحديد المشاكل الحالية والحاجات الحقيقية إلى مزارعي المنطقة.

❖ تحليل SWOT للزراعة الحضرية في المنطقة.

❖ دراسة تصنيفية المزارعين الحضريين.

❖ استحداث خطة استراتيجية تغذي خطة العمل.

❖ تنفيذ برنامج الزراعة الحضرية القائم.

جرت عملية إنتاج المعلومات عبر استعمال نظام المعلومات GIS وذلك من أجل إظهار تحليل مكاني (حيزي) للنظام البيئي الحضري ولإدارة الموارد الطبيعية. أدى هذا التحليل إلى اقتراحات جديدة حول التخطيط الطبيعي للمناطق.

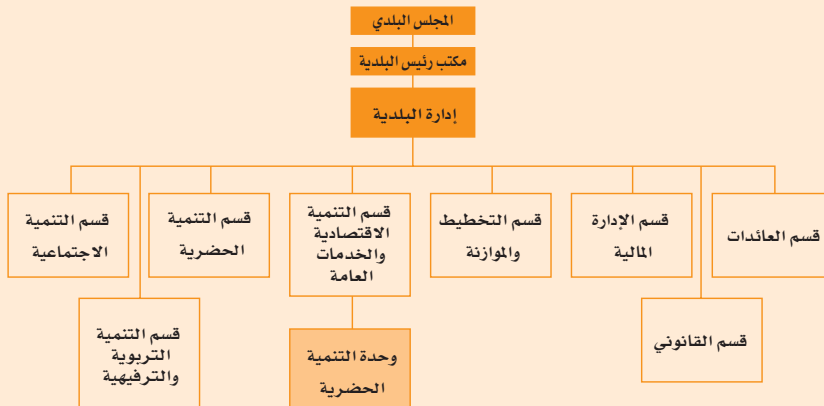
استراتيجية التنمية

بناء على نتائج الدراسة التشخيصية وعملية التعلم الاجتماعي، استحدثت وحدة الزراعة الحضرية فريقاً محلياً مكوناً من ممثلين عن السكان المحليين (مزارعين أصحاب أرض- مزارعين بلا أرض - مخازن غذاء)، وطواقم تقني من الحصاد الحضري، وممثل عن المنظمات غير الحكومية في المنطقة. بدأ هذا الفريق بمشاركة تقنيين من البلدية بصياغة خطة عمل للوحدة للأعوام التالية.

إن الفكرة هي تنمية أكبر للزراعة الحضرية في البلدية عبر تضمين المقترحات التي تقدمها المجموعات المتأثرة بالسياسة البلدية.

تغطي هذه المقترحات قضايا مثل: الوصول إلى الأراضي وامتلاكها، والوصول إلى المياه، وكذلك نوعية المياه، والاستثمارات، وتقوية قنوات التجارة، والحفاظ على البيئة، ومعالجة النفايات

مستند رقم ٢ الرسم التنظيمي لبلدية Lurigancho-Chosica للعام ٢٠٠٤



لا شيء يضمن نجاح نشاطات الزراعة الحضرية، إلا أن هذه الأفكار عُرضت على أمل المساهمة في استدامة الزراعة الحضرية، بغض النظر عن أية إدارة بلدية محددة.

ملاحظات

١- في ليما ٢٢ مقاطعة. لكل مقاطعة بلدية مستقلة متمثلة برئيس ومجلس بلدي.

٢- إن CGIAR عبارة عن شراكة متميزة بين الحكومات والمنظمات المتعددة الجوانب والمؤسسات الخاصة التي تعمل على نشر الأمن الغذائي، وعلى إزالة الفقر، وعلى إدارة سليمة للموارد الطبيعية في العالم النامي.

٣- إن رئيس البلدية المشار إليه هو انتخبه سكان Villa María ديمقراطياً لمرحلة ١٩٩٦ - ١٩٩٨، ١٩٩٩ - ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦.

٤- نظمت الـ IPES هذه المناسبات بالتعاون مع UN-HABITAT برنامج الإدارة الحضرية.

المنتجين الحضريين. إن الحوار بين المنتجين، ومشاركتهم في النشاطات المذكورة، أمرٌ مهم من أجل عرض الثغرات، والسعي المشترك إلى إيجاد الحلول.

بالرغم من أن عملية التوعية أمر مكلف، يتطلب من المروجين جهداً ووقفاً، إلا أنها نشاط حاسم في صياغة سياسة الزراعة الحضرية على مستوى المدينة. إذ، من المهم مأسسة الزراعة الحضرية بإدراجها ضمن خطة المدن في التنمية، وبتنمية سياسات محددة وأطر قانونية (قوانين بلدية - قوانين - أنظمة) للزراعة الحضرية، تسهل وتنظم ممارستها. إضافة إلى ذلك، يتم إدخال الزراعة الحضرية في المؤسسات عبر خلق بنيات بلدية (وحدات - أقسام) لوضع تنمية نشاطات الترويج للزراعة الحضرية موضع التنفيذ والعمل.

إن تقوية القدرات التنظيمية والإدارية والتقنية والشبكية للمزارعين الحضريين هي على مقدار متساوٍ من الأهمية؛ فالتنظيم الموحد والقوي يتجهز بشكل أفضل كي يستطيع تحمل غياب الدعم السياسي عن البلدية.

العضوية ونوعية المنتجات الزراعية. لقد تم تقديم الاستراتيجية الأولية إلى مجلس المدينة للمناقشة.

أما الخطوات التالية فستشمل تنظيم سلسلة من ورش العمل التشاركية، حيث المشاركة الاستراتيجية مع مختلف قطاعات السكان المحليين لإجراء التعديلات والتحسينات عليها. يبقى الأمل، مع عملية بناء الإجماع تلك، أن تتطابق نشاطات الوحدة مع الحاجات الحقيقية للسكان.

الخلاصات

إن رفع مستوى الوعي في صفوف صانعي القرار والمعنيين الآخرين لإمكانية قدرة الزراعة الحضرية على تخفيف المجاعة والفقر هو نشاط رئيس يشجع على قيام سياسات زراعة حضرية ودية. يمكن تطبيق هذا من خلال عقد حلقات دراسية محلية تعرض تجارب الزراعة الحضرية (سواء من مدن أخرى في المدينة أو في الخارج)، ومن خلال تبادل الزيارات وتبادل التقنيات.

كما أن من المهم توعية صانعي القرار حول وضع الزراعة الحضرية، وحول



الزراعة الحضرية على تلال مدينة Villa María del Triunfo.

References

Arce, B. and Prain G. 2005. La agricultura urbana como un componente económico familiar y su inserción en la gestión municipal: la experiencia del proyecto: "Agricultores en la Ciudad", Lima, Peru. Paper presented during the IV general assembly of the Latin American Network of Research into Urban Agricultura (la Red Latinoamericana de Investigaciones en Agricultura Urbana, Red AGUILA) in the seminar: Building Sustainable Cities with Urban Agricultura (Construyendo ciudades sustentables con Agricultura Urbana y Periurbana), from 28 to 30 April, 2005, México. FONCODES, 2000. Poverty Map of the National Social

Welfare and Development Fund of Peru. Peru. INEI, 1993. Instituto Nacional de Estadística e Informática. National Census, 1993. Merzthal, G. and Barriga R. 2006. Combate a la pobreza e inclusión social a través agricultura urbana en Villa María del Triunfo: la importancia del diseño, planificación e implementación participativa y multi-actoral. Document prepared for the Third World Urban Forum, Vancouver 2006. Municipality of Villa María del Triunfo, DESCO, FOVIDA, IPES, SEDES. 2005. Participatory Economic Development Plan.

توجيهات سياسة الزراعة الحضرية في مدينة بكين Beijing: الخطوة الأولى



منح الجوائز خلال الجولات التي قامت بها حملة الريف للفولكلور في مدينة بكين.

تعرض هذه المقالة النقاط الرئيسية لتوجيهات مسودة سياسة تنمية الزراعة الحضرية في بكين. حالياً، تنتظر هذه التوجيهات موافقة مجلس الشعب في بكين، وسوف تكون معلماً مهماً في تنمية الزراعة الحضرية وشبه الحضرية في مدينة بكين خلال العقود القادمة.

بل ينافس، نماذج أخرى من الاستخدام الحضري للأراضي.

لذلك، أصبحت زيادة قيمة استخدام الأراضي الزراعية في الأماكن الحضرية وشبه الحضرية من بكين هدفاً رئيساً للحكومات البلدية والمناطقية في بكين من خلال تحفيز التغييرات في هيكلية الإنتاج الزراعي، وكذلك من خلال تشجيع وظائف أخرى من الزراعة شبه الحضرية، كالسياحة الزراعية، والإدارة البيئية.

يمثل 'برنامج العمل على الزراعة الحضرية ٢-١' عنصراً رئيساً في الجهود التي تبذلها المدينة لتنمية الزراعة شبه الحضرية. ويعتبر البرنامج الذي أطلقته حكومة بكين البلدية في أبريل ٢٠٠٤ برنامجاً شاملاً يتضمن:

- دراسة السوق.
- تقوية تنمية وإدارة الموارد الزراعية.
- تحريك الاستثمارات في مجال الزراعة وتقديم القروض للمزارعين.
- تقوية أواصر التعاون بين المزارعين.
- تحفيز تنمية التقنية (التكنولوجيا)
- الزراعية، والمحافظة على مركز معلومات كمنصة تشهد لتبادل التقنيات الزراعية والخبرات.
- دعم المشاريع الزراعية الأساسية، وإنشاء ماركات منتجات زراعية - التسويق - التصديق.

التسعينات (خاصة الأراضي الزراعية الأساسية) في أراضي بكين البلدية. من بين الإجراءات المتخذة " أنظمة حماية الأراضي الزراعية الأساسية" الذي صدر عام ١٩٩٤، إضافة إلى تأسيس مكتب إدارة الأراضي عام ١٩٩٥. كذلك أثار قضية غرس الأشجار على الطرق الرئيسية واستحداث المناطق الحضرية وشبه الحضرية ذات القيمة البيئية انتباهاً أكبر. وتبنت حكومة بكين البلدية التنمية المستدامة استراتيجية رئيسية بعد عام ١٩٩٥. كذلك أدخلت الحكومة الزراعة الحضرية (المتعددة الوظائف) في سياسة استخدام الأراضي، بشكل غير رسمي، لأن كل الأراضي في كانت مقسمة وذات وظيفة محددة، كإنتاج الحبوب، والسياحة الزراعية، والحماية البيئية، وإنتاج الأغذية، وغيرها.

إن الوظائف الإضافية للزراعة في المناطق شبه الحضرية، قد اكتسبت أهمية أكبر.

وقد قامت سياسة استخدام الأراضي التي حددت عام ١٩٩٥ على قناعة مفادها أن الأراضي الزراعية في المدينة وحولها لا يمكن أن تجميها الحكومة المحلية بشكل مؤثر وفعال إلا إذا كان المردود الاقتصادي يوازي،

تغطي مدينة بكين مساحة ١٦,٨٠٨ كم^٢، وتنقسم إلى ١٦ منطقة ومقاطعتين.

عام ٢٠٠٤، وصل عدد السكان المسجلين رسمياً إلى ما يزيد على ٥,١٤ مليون نسمة، منهم ٣,٢ مليون يعيشون في أراضي شبه حضرية. ونزح ملايين الناس إلى منطقة بكين بحثاً عن عمل، وتفتيشاً عن الأمان الاقتصادي. في الوقت الراهن، هناك ٤ ملايين نازح في المدينة (الذين لا يملكون صفة مواطن مسجل في مدينة بكين).

لقد دفعت الأعمال المتوسعة القائمة حديثاً والمناطق السكنية بالحدود الحضرية بعيداً باتجاه المناطق المحيطة بالمدينة، ما أدى إلى خسارة كبيرة للأراضي الزراعية في المناطق شبه الحضرية (حوالي ٤٠,٦٠٠ هكتار في مرحلة ما بين ١٩٨٦-١٩٩٥).

وجهات نظر متغيرة حول وظائف الزراعة الحضرية في بكين

تركزت سياسة الاستخدام الزراعي للأراضي، حتى الآن، على إنتاج الحبوب (ولا سيما الأرز) بشكل كلي. واتخذت إجراءات متعددة للتخفيف من فقدان الأراضي الزراعية في نهاية الثمانينيات وبداية

CAI Jianming, LIU Shenghe, YANG Zhenshan, YUAN Hong, JIANG Fang
caijm@igsnr.ac.cn

نتيجة لذلك، زادت إنتاجية الأراضي الزراعية في بكين شبه الحضرية، وأفسحت الزراعة التقليدية (لا سيما زراعة الحبوب)، بشكل تدريجي، المجال لوجود أنظمة إنتاج مكثفة ترتبط بالمشاريع الزراعية التي تتعهد بكل الإنجازات، وبالتسويق (أعشاب- خضار- منتجات حيوانية- زهور- شتول أشجار- نباتات الأصيل).

لقد أصبحت الوظائف الأخرى للمساحات شبه الحضرية ذات أهمية أيضاً. فقد أحرزت السياحة الزراعية في منطقة بكين شبه الحضرية، مثلاً، تقدماً كبيراً في نهاية العقد، وأمنت فرص دخل جديدة للمزارعين. كذلك، تمثل الزراعة دوراً في التحسن البيئي (الاخضرار الحضري) (الزيادة الحضرية للمساحات الخضراء)، تخفيض نسبة الغبار والحرارة من خلال غرس الأشجار، إدارة المياه، تكرير المخلفات العضوية، الخ...). كذلك استقطب الدور الذي مثلته الزراعة شبه الحضرية مؤخرًا في تعزيز الأمان والدخل الاجتماعيين انتباهًا كبيراً خصوصاً لدى النازحين الفقراء.

دعم برنامج RUAF من خلال شريكه الإقليمي IGSNRR تصميم برنامج ٢-٢-١ وتنفيذه، وذلك عبر القيام بالتدريبات وتحليل الوضعية وخطة عمل كافة المعنيين، وكذلك من خلال نشاطات المراقبة. خلال السنتين الماضيتين تم تعلم عدة دروس من خلال هذا البرنامج:

- ينبغي إدراج الزراعة الحضرية كلياً في التخطيط المدني.
- إن المشاركة العامة مهمة، وتحتاج إلى التعزيز والدعم. هناك الكثير من القرارات التي تتطلب مشاركة عامة، لأن مصالح المزارعين وحدهم لا تعتبر كافية حتى الآن.
- هناك نقص في الاستثمار في مجال الزراعة الحضرية. ويعتبر هذا النقص الشكوى الأكثر انتشاراً بين كافة المعنيين بالزراعة الحضرية.

- هناك حاجة إلى مراقبة الأبحاث الإضافية التي تجري حول تأثيرات الزراعة الحضرية وتنميتها عن كثب أكثر. هناك مضاعفة كبيرة للمشاريع، مثلاً: زيادة تسهيلات الزراعة الحضرية في المنطقة الواحدة.

يجب تحفيز التعاون بين المشاريع الزراعية والمزارعين (بما في ذلك النازحين).

توجيهات مسودة سياسة الزراعة الحضرية في بكين ٢٠٠٦

بناءً على التجارب التي اكتسبت في برنامج ٢-٢-١، أعد مكتب جمعية بكين الزراعية مسودة توجيهات لسياسة الزراعة الحضرية في بكين التي أحييت للموقفة عليها كقانون فرعي بلدي. جرى ذلك بالاشتراك مع برنامج RUAF الدولي، من خلال شريكه الإقليمي IGSNRR، وجمعية السياحة الزراعية في بكين.

تحتوي هذه التوجيهات على آراء

لقد أثبتت الزراعة الحضرية انها قوة تنموية فعالة في مدينة بكين.

حكومة بكين البلدية في التنمية الشاملة للزراعة بالنسبة إلى مناطق الزراعة شبه الحضرية في بكين، وتوجه هذه الآراء إلى طبيعة الأراضي المتعددة الوظائف.

تسعى السياسة من خلال تنمية الزراعة الحضرية إلى تعزيز الاقتصاد الحضري وشبه الحضري، وإلى تحسين دخل المزارعين الحضريين. كذلك تهدف السياسة الموضوعية إلى خلق فرص عمل وتعزيز الأمان الاجتماعي، وتحسين البيئة. ستساهم كل هذه العوامل في تحقيق هدف خلق مدينة مستدامة تتطلع إليه حكومة بكين.

تقترح الحكومة البلدية خطة تنقسم خطوتين: تتضمن الأولى منهما تحديث الزراعة المحلية خلال السنوات الثلاث أو الخمس القادمة عبر تنوع نماذج مختلفة من الإنتاج المتخصص، وتحديث الوسائل، وتحسين عمليات الإنتاج، بالإضافة إلى تحديث الإدارة (والتصنيف التجاري للمنتجات). أما الخطوة الثانية التي سيتم القيام بها خلال السنوات الخمس إلى العشر القادمة فالمكافحة من أجل التوصل إلى نظام زراعة حضرية يتم إدخاله في التنمية المستدامة للمدينة.

المبادئ الأساسية

يمكن تلخيص مبادئ سياسة تنمية الزراعة الحضرية الجديدة كالتالي:

- ربط الظروف المحلية بالخطة الرئيسية لمدينة بكين: على تنمية الزراعة الحضرية في كل منطقة أو مقاطعة من مدينة بكين أن تراعي متطلبات الخطة الرئيسية للمدينة، وتأخذ في الاعتبار الخصائص المحددة لوضع المدينة المحلي.

- التوجه نحو التسويق: سيتبع الإنتاج الزراعي والإدارة والمنتجات الصناعية-

الزراعية بشكل أقوى حاجات السوق للمنتجات الزراعية والخدمات الأخرى (الأسواق المحلية والوطنية والدولية).

- الاستخدام الفعال لكافة الموارد: سيتوجه إدخال التقنيات الزراعية الجديدة واستخدامها نحو استخدام أكثر فاعلية للموارد المتوفرة، وخصوصاً الأرض والمياه.

- إدخال الإنتاج الزراعي ضمن الخدمات البيئية والاجتماعية: تعتبر قيمة الفوائد الاجتماعية والبيئية للزراعة الحضرية مساوية لقيمة المكاسب الاقتصادية للزراعة الحضرية في ميزان التنمية المستدامة للمدينة. ويجب أن تتلاقى تنمية الإنتاج الزراعي مع تنمية الوظائف الاجتماعية والبيئية للمدينة من أجل تنمية مدينة بكين.



قطف الكرز في بساتين Sijiqing في مقاطعة Haidaia, Beijing.

- التعاون والتنوع على كافة المستويات: يجب أن يكون التعاون قائماً ومسهلاً أيضاً على كافة المستويات: المناطقية أو المدنية أو المحلية. كما لا بد من الأخذ في الاعتبار كل الفوارق في الممتلكات الزراعية، وكل الفوارق في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بين المواقع المختلفة.

- ستركز عملية تنفيذ سياسة الزراعة الحضرية بشكل رئيس على ثلاثة وجوه: التقسيم المكاني، وتنفيذ برامج الدعم وتمويل الزراعة الحضرية.

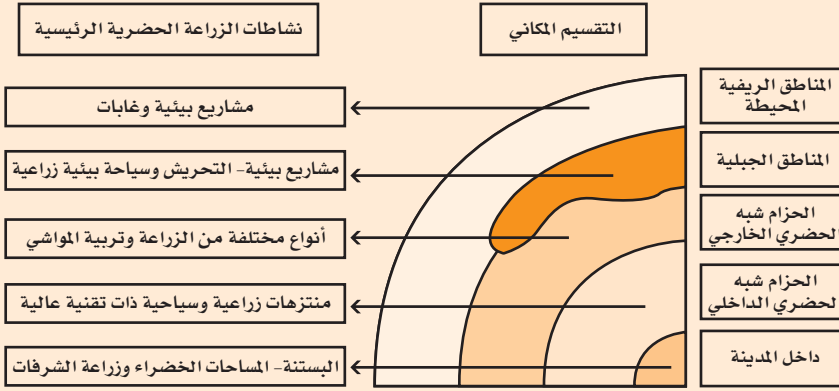
تقسيم الحيز المكاني

لبنية مدينة بكين المكانية صورة مركزية. فهناك أحزمة متعددة ذات ممتلكات زراعية قيمة مختلفة مثل الأراضي والمياه، الأمر الذي أدى إلى تنمية أنواع مختلفة من الزراعة، وإلى نشاطات أخرى (حزام المدينة الداخلي- الحزام الداخلي شبه الحضري - الأماكن الجبلية والأماكن الريفية المحيطة). تحدد سياسة بكين للزراعة الحضرية استراتيجية محددة لتنمية الزراعة الحضرية في كل مقاطعة.

برامج التنفيذ

كذلك، سوف تقوم عدة برامج (أنظر جدول رقم ١) تربط تنمية الزراعة الحضرية بمختلف أهداف التنمية المدنية المتكاملة في كل حزام من هذه الأحزمة.

إن تحديث القطاع الزراعي لا يحفز إلا من خلال تحسين البنية التحتية الأساسية، وبناء التسهيلات الزراعية والقدرات البشرية، وإدخال استعمالات البيوت الزجاجية (البلاستيكية) وأنظمة الري، وكذلك من خلال الترويج لأنواع جديدة من الطاقة كالرياح والطاقة البيولوجية.



التقسيم المكاني لنشاطات الزراعة الحضرية في بكين

- خلق بيئة مسهلة لتنمية أكبر للزراعة الحضرية، وإشراك المزارعين والمستهلكين في عملية التخطيط عبر تطبيق مقاربة تضم عدة معنيين عند تصميم المشاريع وتنفيذها.
- تقوية الحكومات المحلية لمراقبة هذه النشاطات وإدارة تنفيذها. وسوف يتم تأسيس نظام تقييم التأثيرات. سيكون التقييم الذاتي والتشاركي جزءاً مهماً من هذا النظام.

الخلاصات

لقد أثبتت الزراعة الحضرية أنها قوة تنموية قادرة في مدينة بكين، لأنها حسنت مستويات العيش لسكان المدينة بتوفير التوظيفات، وتحسين الدخل، سواء أكان هذا بالنسبة إلى المقيمين أم بالنسبة إلى المزارعين الحضريين النازحين؛ كما شجعت على التماسك الاجتماعي بإشراك المواطنين في عملية التخطيط الحضري. إن الزراعة الحضرية تحافظ على المساحات الحضرية الخضراء، وتحد من الانتشار الحضري؛ وهي تشجع على إدارة الموارد المائية الحضرية بشكل صحيح، وعلى تكرير تلك المياه.

ستعزز تعليمات السياسة الجديدة تنمية أكبر للزراعة الحضرية وشبه الحضرية في مدينة بكين كجزء تكاملي من استراتيجية التنمية المستدامة في المدينة. وستكون المصادقة على هذه التوجيهات مظهراً مهماً في تنمية الزراعة الحضرية في بكين.

References

- Beijing Bureau of Land and Housing Management, 1997, Land resources in Beijing
Beijing Municipal Bureau of Statistics, 2004, Beijing Statistical Yearbook 2004, China Statistics Press.
Beijing Urban Agriculture Development Policy Guidelines (Draft), 2006.
Yang Zhenshan, 2005, Enterprise-based urban agriculture development in Peri-urban Beijing (master's thesis), Institute of Geographical Sciences and Natural Resources Research.
Research Team, 2005, Study on Land use Strategy in Beijing, Institute of Geographical Sciences and Natural Resources Research.

الهدف	البرامج
النمو الزراعي	تسوية البناء الصناعي للزراعة
	بناء تسهيلات زراعية
	تحسين الأمن الغذائي
	تحسين الإدارة الصناعية وتفعيل الزراعة
	توسيع السوق الزراعية
بناء الريف	تأسيس نظام خدماتي تقني زراعي، وتحسين الخدمات العامة في المناطق شبه الحضرية
	تحسين تقنيات التواصل والمعلومات البنية التحتية في المناطق شبه الحضرية
تنمية المدينة	زيادة وظائف الزراعة الحضرية الاجتماعية
	تقوية الوظيفة البيئية للزراعة الحضرية

جدول رقم ١: برامج التنفيذ وأهداف السياسة المتصلة به

والمزارعين الصغار في هذه العملية، وتصلهم بالمشاريع الزراعية والمنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية.

التمويل

سوف تبني مدينة بكين السياسات التالية لتمويل تنمية الزراعة الحضرية:

- سيتم استكشاف كافة مصادر الاستثمار المحتملة وتحفيزها، مثل الميزانيات المالية للحكومات البلدية والحكومية، واستثمارات المشاريع، وأنواع مختلفة من القروض المصرفية والاستثمارات الخارجية.

- ستسهل الحكومات المحلية سبل توفر التقنيات النقدية والمتقدمة وتنفيذها.

- على الحكومات أن تضمن توفر البنية التحتية الأساسية والتسهيلات الزراعية كالمياه والكهرباء والمواصلات.

التخطيط والمراقبة

سيتم اتخاذ التدابير التالية لتنفيذ توجيهات تلك السياسات ومراقبتها، والتدابير هي التالية:

- مهمة الوكالات الحكومية الرئيسية هي تعجيل عملية تخطيط الزراعة الحضرية. ومن الضروري أن يكون هناك تعاون قريب وتنسيق بين كافة الأقسام والمسؤولين من أجل تحقيق ذلك الهدف.

صناعة قوانين الزراعة الحضرية: تجربة Governador Valadares، البرازيل



تفاعل فرق النقاش خلال اجتماع المنتدى البلدي.

عام ٢٠٠٣، بدأ مشروع "التحقيق الأمثل لاستعمال الأراضي الخالية للزراعة الحضرية" في Governador Valadares بتشجيع من برنامج الإدارة الحضرية في أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي (UMP-LAC/UNHABITAT)، ومن المركز الدولي لبحوث التنمية في كندا (IDRC و IPES) والترويج للتنمية المستدامة في البيرو.

للمشروع وتبادلها، وخصوصاً ما يتعلق منها بالعقبات الرئيسية التي تواجه تنمية الزراعة الحضرية في Governador Valadares وكذلك الفرص المتاحة. وكانت القضايا الأهم هي: سبل الوصول إلى مساحات جيدة قابلة للزراعة الحضرية، والأكلاف العالية للمياه المعالجة. كما شملت القضايا ندرة المعلومات التقنية، وصعوبة الوصول إلى مدخلات الزراعة الحضرية، ونقص تنظيم المزارعين الحضريين، وكذلك عدم اقتناع الحكومة بنشاطات الصيد المحتملة في المنطقة. وفي نهاية ذلك اللقاء الأول، رُسمت خطة تضمنت استراتيجيات لإزالة العقبات المذكورة؛ وقد تم قبولها. وكان من بين المقترحات المذكورة في خطة العمل اقتراح تغيير القانون الحالي، واستحداث قانون محدد لتشجيع الزراعة الحضرية في Governador Valadares.

وُلدت هذه الديناميات تبادلاً للتجارب المكتسبة.

أما اللقاء الثاني، فعقد في تشرين الأول ٢٠٠٣، وكان الموضوع الأهم هو

تمثل المساحة الحضرية ٥٥,٦ في المئة من إجمالي المساحة البالغة ٢٣٤٩ كم^٢، كما تعتبر مركزاً مهماً في وادي Rio Doce.

خلق مساحة سياسية ومنتدى

كانت مشاركة كل المعنيين نقطة انطلاق مهمة في عملية تنفيذ المشروع. وقد عقد أول حدث للمعنيين، أو أول لقاء بلدي حول الزراعة الحضرية، في أبريل ٢٠٠٣، جمع سكان الأحياء التي أجريت الدراسات فيها، كما جمع مؤسسات حكومية وغير حكومية مثل البلدية، وجامعة Vale do Rio Doce، ومستشارية Doce Rio (مؤسسة استشارية)، Pastoral da Crianca (جمعية لمساعدة الأطفال برعاية كنسية)، وغيرها مثل جمعيات الأحياء المجاورة Coantralde Movimentos Populares (تحالف يضم جمعيات معروفة من عامة الشعب)، و Associacoa de Hortas Comunitarias (جمعية بستنة جماعية)، ومجموعات أخرى متصلة بالكنيسة وأعضاء من مجلس المدينة.

في الحدث الأول، تمت مناقشة المعلومات التي جمعت في المرحلة الأولى

قد تم تشكيل فريق من مختلف القطاعات، ضم أقساماً بلدية (زراعة وتخطيط وبيئة)، وحرركات اجتماعية، ومنظمات غير حكومية، إضافة إلى جامعة Valadares. واستحدث هذا الفريق منتدى الزراعة الحضرية والأمن الغذائي الذي أخذ على عاتقه مسؤولية توثيق ممارسات الزراعة الحضرية في البلدية وتحليلها بتحديد كلاً من المشاكل والفرص المتاحة، وتنمية خطة عمل بلدية للزراعة الحضرية.

وتقع مدينة Governador Valadares في ولاية Minas Gerais على ضفاف نهر Rio Doce. ويبلغ عدد سكان المدينة ٢٤٧,١٣١، منهم ٥٢ في المئة منهم نساء و ٢٣٦,٠٩٨ يعيشون في مناطق حضرية. أما بلدية Governador Valadares فتعتبر متوسطة الحجم، ويعتمد اقتصادها على الخدمات، والنشاطات الاقتصادية، والزراعة، وتربية المواشي، واستخراج المعادن (ولا سيما الأحجار الكريمة).

Ivana Cristina Lovo
ZilaUç Raquel Perivalosta
iclovo@uai.com.br

النزاعات في ما يتعلق باستعمال الاراضي الحضرية. وتوفرت هذه الاستثمارات النموذجية لكل الهيئات الحكومية والعامه المهتمه بالموضوع. وقد أثارَت قضية المياه الجدال الأوسع، خصوصاً ما يتعلق برسوم المياه المعالجة، ومياه المجاري، والتنظيف العام وجمع النفايات. ولم تكن التغيرات في معدلات تلك الخدمات بهدف تشجيع الزراعة الحضرية الفعالة نظراً إلى صعوبة مراقبتها ووضعها تحت السيطرة، وكذلك لأن تلك الخدمات تمثل للحكومة مصدراً مهماً للدخل. هكذا، تم توفير المياه المعالجة بأكلاف رخيصة لبساتين الخضار الجماعية التي هي مسجلة في دائرة البيئة والزراعة والتموين.

الموافقة على المعايير

تمت الموافقة على أول قانونين قبل نهاية عام ٢٠٠٣. حمل القانون الأول الرقم ٥٢٦٥ واستحدث برنامج الزراعة الحضرية في مدينة Governador Valadares (PROAGRU). يعرف هذا القانون النشاطات الزراعية في مدينة Governador Valadare، بما في ذلك إنتاج المواد الغذائية ونباتات الزينة والنباتات الطبية وتلقيتها وتجارتها. كذلك يحدد هذا القانون أهداف البرنامج، ويصل الحرب ضد الجوع والبؤس بتنمية المدينة، كما يحدد المسؤوليات الملقاة على عاتق كافة المشاركين - بما في ذلك الحكومة والمزارعين - في تنفيذ البرنامج. وقد جرت إعادة كتابة هذا القانون بموافقة قانون رقم ٥٤٣٩ عام ٢٠٠٥.

أما القانون الثاني الذي تمت المصادقة عليه، فهو القانون المكمل رقم ٥٥١ الذي أجرى تعديلات على فقرات قانون الضرائب البلدي، وسمح بتخفيض بلدي من ٣ إلى ٦٪ للأراضي الخالية. وقد تم الاتفاق، للسماح بهذا التخفيض، على اعتبار قطع الأراضي الخالية -كالأراضي الخاصة التي ينفذ عليها برنامج الزراعة الحضرية- تخدم وظيفة اجتماعية، ولا تخضع لضريبة تصاعدية بموجب الفقرة ٧ من القانون الفدرالي البرازيلي رقم ١٠٠٢٥٧/٢٠٠١.

كان من الممكن التوصل إلى حلول للأزمات التي نشأت.

البلدية على تقديم الدعم، والتزامه بفعل أي شيء ضروري لتسهيل التعديلات في القوانين، بما في ذلك الدراسات المتعلقة باحتمال وجود محفزات ضريبية أيضاً. من الضروري أيضاً التأكيد على أن دعماً مهماً، قدمه للإدارة، عضو مجلس المدينة إليزا كوستا.

عند الحصول على الالتزام السياسي، كانت الخطوة التالية هي تشكيل ثلاث فرق مصغرة شملت أعضاء تنفيذيين في لجنة تنسيق خطة العمل، وممثلين عن الهيئات البلدية، ومساعدين للسيدة العضو في مجلس البلدية. وقد تولت تلك الفرق مهمة توسيع المقترحات القانونية، واستحداث البرنامج البلدي للزراعة الحضرية، كما أخذت على عاتقها جعل المحفزات البلدية عملية، والسماح باستعمال مياه رخيصة الكلفة في الزراعة الحضرية. وعمل كل فريق في مجال مسؤوليته، وكانوا يلتقون مرتين شهرياً للتباحث في مدى تقدمهم، ولتسهيل المناقشات الجارية في القضايا التي تثير مشكلات أو تحدث جدالات.

وهكذا، جرت كتابة مسودة التشريع المتعلق بالزراعة الحضرية. وقد أثبتت تلك المرحلة التي فُصلت خلالها القوانين (حيث جرت مناقشة قضايا، وتم التباحث فيها وتنفيذها مع المعنيين الرئيسيين، ومع القسم القانوني). إنها لحظة مهمة جداً، ولا سيما أن أي تضارب لم يحصل بين التشريعات البلدية، أو بين تلك التشريعات، من جهة، وبين القوانين الحكومية والفدرالية من جهة أخرى. كان هناك اقتراحان جاهزان؛ أولهما، استحدث البرنامج البلدي، وثانيهما، أسس محفزات لاستخدام الأراضي الخالية. وقد قوم كل المشاركين كل المقترحات القانونية في اللقاء الثالث الذي عقد في ٣٠ نوفمبر عام ٢٠٠٣. وناقشت المجموعة المخططة المنبثقة عن اللقاء بعض المقترحات. وبعد تضمين هذه المقترحات، تم إرسال الاقتراحين إلى الفرع التنفيذي للمدينة. إضافة إلى ذلك، فصلت تلك الفرق استثمارات نموذجية لتسهيل استخدام الأراضي العامة والخاصة وتشريعه في نشاطات الزراعة الحضرية.

كان الهدف تسهيل العلاقات بين مختلف الكيانات المشاركة، وتجنب

استحداث تشريع بلدي يشجع على الزراعة الحضرية. وكانت مقترحات الفريق منتجة جداً، ما لبثت أن صارت مرجعاً لتوسيع القوانين القادمة. وفي اللقاء الثالث الذي جرى في تشرين الثاني من السنة نفسها، كان الموضوع هو تشكيل منتدى سياسي ينمو بقوة. وتم أخيراً تشكيل المنتدى البلدي للزراعة الحضرية والأمان الغذائي، وهو منتدى يضم عدة مشاركين، وتشارك فيه عدة مؤسسات، وهو مفتوح لكل المهتمين بالزراعة الحضرية.

في تلك اللحظة، نُصّب فريق إداري للمنتدى وفريق رئيس كان يأخذ على عاتقه مسؤولية تنفيذ مشروع المدينة الأخضر وتوسيع خطة العمل.



أحدى المؤتمرات.

وكانت اللقاءات، منذ عام ٢٠٠٤، تعقد خلال كل فصل، فيما كان الفريق الإداري يجتمع كل أسبوع. كذلك كان يتم تشارك المهمات الإدارية بين مختلف المشاركين، استناداً إلى الخطط الجماعية، والجهود اليومية، وذلك لجعل الزراعة الحضرية حقيقة في المنطقة. وقد أعطى احترام توجهات اللقاءات المعقودة، والالتزام بتنفيذ القرارات الصادرة ثقة بين المشاركين، وحول تلك اللحظات إلى منتدى سياسي للنقاش والتعلم. جرى عقد اللقاء السابع في نوفمبر عام ٢٠٠٥.

التشريع (سن القوانين): مناقشات سياسية واتفاقيات

استناداً إلى المناقشات التي جرت خلال اللقاء الثاني، بدأت المناقشات مع رئيس البلدية، ومع سكرتاريا التخطيط والمالية والبيئة والزراعة والتموين التي يعتبر رئيس البلدية أنها المعنية استراتيجياً بمناقشة القانون. كان الهدف من تلك المناقشات فهم المدى الذي يمكن الذهاب إليه في اقتراح القوانين. وكانت النتيجة تأكيد رئيس

سابقا يمكن الحصول عليها من الموقع الإلكتروني لمدينة Governador Valadares.

الخلافاً والمشاكل

من خلال القنوات الموصوفة سابقاً، كان من الممكن الوصول إلى حلول للنزاعات التي قامت. حتى في ما يتعلق برسوم المياه، والتنظيف الحضري اللذين تمت مناقشتها بشكل أكثر تفصيلاً. فقد أنتجت الاتفاقية بشأنهما دراسة معمقة أكثر حول طرق الوصول إلى استعمالات بديلة وإعادة التكرير، وإلى توضيح التكاليف والفوائد، وبالتالي إنتاج معلومات تجعل المحفزات المستقبلية عملية.

هكذا انبثق من تلك العملية أمر تفصيل مشروع محدد داخل في مؤسسات عديدة، وذلك لدراسة الاستعمال البديل للمياه المعالجة من أجل تحفيز الزراعة الحضرية.

من جهة ثانية، كان منتدى الزراعة الحضرية والـ FS قويا وقادرا على المحافظة على روزنامة الزراعة الحضرية، بما في ذلك ضمان المصادقة على القانون الجديد من غير إجراء أية تعديلات خلال تلك السنة. ويعود الفضل في هذا إلى الدور المهم الذي مثلته هيئات حاضرة في إدارة منتدى الزراعة الحضرية والـ FS، والدور الذي مثله اللقاء البلدي السادس حول الزراعة الحضرية الذي عقد في مارس من العام ٢٠٠٥ وشارك فيه حوالي ١٥٠ شخصا.

النتائج التي حققت

تجيز التشريعات الجديدة نشاطات الزراعة الحضرية ضمن حدود المدينة، كما توضح المبادئ ومسؤوليات كل المشاركين، وهذا أمر مهم جداً.

إن التغيير السياسي الحاصل آخر عملية Governador Valadares ولا سيما فيما يتعلق بالمحفزات الضريبية التي لم تمنح بعد لآحد. فبالرغم من أن كثيراً من الأراضي الخالية كانت تستعمل للبيوت، ثم يحصل أصحابها بعد على أية فائدة ضريبية. إن عدم اهتمام الحكومة الحالية بتطبيق هذا القانون هو العائق الأكبر أمام الزراعة الحضرية.

من جهة ثانية، فإن توفر المياه لبساتين الخضار الاجتماعية مثل دوراً

الحضرية في خطة التنمية المدنية. وقد انبثق قرار البدء بتشريعات محددة من حاجات ملموسة ظهرت خلال تنفيذ نشاطات الزراعة الحضرية في مدينة



كرسم خرائط اجتماعية.

Governador Valadares

أخذ اقتراح تعديل الخطة الحضرية في الاعتبار، خلال الفصل الثاني من ٢٠٠٤، وتم استحداث مجموعة مصغرة جديدة شملت ممثلين من إدارة المدينة وقسم التخطيط.

بعد دراسة مفصلة لتنمية الخطة الحضرية في Governador Valadares صار من الممكن اقتراح إدخال فقرات تتعلق بالزراعة الحضرية، وبالأمن الغذائي، وبالاقتصاد الشعبي، في الفصول المتعلقة بالتربية والصحة والبيئة الاقتصادية، مع التركيز على الأخيرة. كان من الممكن الوصل بين كل هذه المجالات المختلفة، وتبيان كيف يمكن أن تكون الزراعة موضوعاً شاملاً ومحفزاً للتنمية الحضرية المستدامة في منطقة ما. وجرت المصادقة على القانون رقم ٥٦٨ (١٧ نوفمبر ٢٠٠٤) الذي يعدل القانون البلدي رقم ٥٥٣ الصادر في ٢ يونيو ١٩٩٥ (خطة التنمية الحضرية في Governador..) بالإجماع خلال اجتماع المجلس التشريعي البلدي.

كان هذا عملاً بطولياً عام ٢٠٠٤ الذي كان عام الانتخابات في كل المدن البرازيلية (كل القوانين المذكورة

لم تصبح الوضعية التي توفر المياه المعالجة بأكلاف مخفضة للزراعة في المدينة عملية، إلا ابتداء من تموز عام ٢٠٠٤. وقد صارت تلك الوضعية حقيقة بموجب القانون رقم ٥٣٥ الذي سشكل إعادة صياغة للفقرة ٨ من القانون رقم ٣١٦٨ الصادر في أبريل عام ١٩٨٩، والذي يهيكل الـ SAAE (خدمات المياه والصرف الصحي البلدية المستقلة). باختصار، تتضمن ممارسة الزراعة الحضرية من خلال اعتبار بساتين الخضار الجماعية مؤسسات إنسانية، فيسمح الـ SAAE بتوفير المياه لها بأكلاف رخيصة.

جرت العملية التشريعية كلها ابتداء من تقييم مقترحات المجلس التقني إلى تصويت المجلس التشريعي النهائي، ومن أية تغييرات في الاقتراح الأساسي تم عبر إجراء التعديلات أو القمع. وقد تمت الموافقة على كل المقترحات بالإجماع.

خلال مرحلة المصادقة على القانون، كان هناك اعتراف أكبر بغنى النقاش السياسي والحركة السياسية التي جرت خلال المنتدى. هكذا، أُيدت المقترحات المقدمة، وتم تجنّب الخلافات السياسية والتعجيل بعملية التصويت على القانون.

الدعم السياسي والقانوني البلدي

كانت مشاركة مستشاري البلدية التقنيين، والمجلس التابع لعضو مجلس المدينة Elisa Costa، مهمة جداً خلال عملية تفصيل القوانين المذكورة والتصويت عليها. فقد كانت معرفتهم وتجربتهم العملية في الإدارة العامة مفيدة جداً في إيجاد البدائل لتقديم مقترحات لقاءات الزراعة الحضرية، من غير إحداث أي تضارب مع التشريعات القائمة، ولا سيما قانون المسؤولية العامة البرازيلي.

ولدت كل هذه الديناميات تبادلاً للتجارب بين الأشخاص المشاركين والمستشارين التقنيين والقواد. فمن ناحية، أعاد المستشارون التقنيون فحص المفاهيم المتعلقة بالزراعة الحضرية، ومن جهة ثانية أُنِيحت الفرصة للرأي العام ليلاحظ البرامج الفرعية التنفيذية والتشريعية.

تضمين (ادخال) الزراعة الحضرية في خطة التنمية الحضرية

بعد القيام بالعملية المذكورة، كان التحدي الأساسي تضمين الزراعة

الحكومة. إذا ما نظرنا إلى النتائج المكتسبة، استنتجنا أن العملية التي جرت في Governador Valadares كانت تمرينا رائعا، وتجربة تعليمية في مجال الإدارة التشاركية.

لقد ساعدت كل هذه العملية المواطنين العاديين على فهم أنهم يستطيعون الاسهام في صناعة القوانين. إن بحث المصالح بين القوى السياسية الاجتماعية المختلفة لتجربة تعليمية كبيرة، بما في ذلك لحظة تدخل

بالغ الأهمية في تشكيل مجموعات البستنة. ويعني وجود القانون الجديد أن الحكومة هي المسؤولة. تسعى إدارة المدينة الحالية إلى القيام بمراقبة فرق البستنة للعثور على مخالفات في ما يتعلق بالاستعمال الكافي للمياه المتوفرة.



تركيب الصورة: لى ياسمين طوق

أفعال ملموسة : برنامج كايب تاون لمساعدة الزراعة الحضرية

Development Facilitation of the city in Cape Town, Stanley Visser

(تسهيل التنمية في مدينة كايب تاون)



أعضاء من فرقة "Florico" للزراعة يعملون في بستانهم قرب بلدة Atlantis التي تبعد ٤٥ كلم إلى الشمال من مدينة كايب تاون (تقع في الحدود الإدارية للمدينة).

تشمل الزراعة الحضرية في كايب تاون، بشكل رئيس، زراعة الخضار، على الرغم من أن منظر المواشي السارحة على الطرقات مألوف لكل سكان المدينة. خلال السنوات الخمس الماضية، قامت مدينة كايب تاون بصياغة سياسة زراعة حضرية من شأنها أن تحسن معيشة سكان المدينة، سواء من ناحية الأمن الغذائي، أو من ناحية التنمية الاقتصادية.

المدينة، مع التركيز الخاص على الفقراء الحضريين. وقد أخذت مديرية الاقتصاد والتنمية البشرية زمام المبادرة في هذه العملية، وما زالت هي "البيت التنظيمي" لنشاطات الزراعة الحضرية في البلدية. وأوكلت القمة إلى المدينة مهمة تشكيل سياسة زراعة حضرية مناسبة وبرنامج مساعدة لممارسي الزراعة الحضرية. وقد وضعت أول مسودة زراعة حضرية في العام ٢٠٠٢. منذ ذلك الحين، بدأت عملية صياغة سياسة تشاورية تضمنت الخطوات التالية: دراسة الخلفية وتوضيح المفهوم؛ تحديد الحالة الحاضرة للزراعة الحضرية في المدينة (تقييم سطحي جداً)؛ تحليل للاعبين الأدوار والمعنيين؛ وضع مسودة أولية لوثيقة السياسة؛ دعوات للتعليق الداخلي والخارجي على المسودة؛ مراجعة مسودة وثيقة سياسة نهائية وصياغتها (مع إضافات أغنت الوثيقة خلال قمة الزراعة الحضرية الثانية التي عقدت عام ٢٠٠٣)؛ وتقديم المسودة النهائية إلى مجلس المدينة ليتم قبولها في أواخر عام ٢٠٠٦. تضمنت عملية الصياغة التشاورية

أنظر الى العدد ٦ (النسخة الانكليزية). إلا أن هذه النشاطات والمبادرات كانت تفتقر إلى التنسيق البلدي، وإلى رؤية مشتركة تتعلق بالزراعة الحضرية. أدى هذا الوضع إلى التحقق من أن هناك حاجة إلى سياسة زراعة حضرية محددة، لأن هذه السياسة... توفر رؤية موحدة للزراعة الحضرية، وتعطي توجيهات استراتيجية، وتخلق آلية لإدارة الزراعة الحضرية لتحقيق أقصى قدراتها، فتراجع آثارها السلبية أو تزول." (مدينة كايب تاون، ٢٠٠٦ ب). إن قيام سياسة رسمية يضع الأساس القانوني للتعاون بين كل الأقسام البلدية في مسألة الزراعة الحضرية، ويؤكد على التزام كل قسم التزاماً كلياً غير قابل للنقاش. كما تزيل السياسة الموضوعية الحاجة إلى الاعتماد على نوايا الأفراد الحسنة، أو على أولوياتهم.

عملية صياغة السياسة

في مايو ٢٠٠٢، دعت السلطات البلدية إلى عقد قمة زراعة حضرية للبدء بحوار حول الحاجة إلى الزراعة الحضرية وتنميتها في

عُرفت ظاهرة الزراعة الحضرية في مدينة كايب تاون منذ تأسيس المدينة، ولكنها ووجهت بمعدل بطالة هو حوالي ٢٣,٤٪ (٢,٢٧٥,٢٣٠ شخص)، وبمعدل نمو اقتصادي غير قادر على استيعاب القوة العاملة المتزايدة، كذلك واجهت الزراعة الحضرية نسبة ٣٢ من سكان المدينة الذين يعيشون دون المستوى الأدنى للعائلات سنة ١٩٩٩.

كانت المدينة تأمل دوماً أن تعزز قدرات الزراعة الحضرية كاستراتيجية تدخل، من أجل التوصل إلى تخفيف الفقر، وخلق فرص عمل (مدينة كايب تاون، ٢٠٠٦).

وقد شاركت بلدية كايب تاون مباشرة في ٣٣ مشروع زراعة حضرية في المدينة، وكانت الهياكل الوطنية والإقليمية الحكومية في الوقت نفسه تنفذ نشاطات الإنتاج الغذائي. وتساهم المنظمات غير الحكومية في منطقة كايب تاون، بالإضافة إلى ذلك، في تنمية قطاع الزراعة الحضرية في المدينة بشكل كبير، مثل منظمة (Abalimi Bezekhaya)

للسياسة مجموعة عريضة من الفاعلين: كل الأقسام البلدية الداخلية، والقسم الزراعي على المستوى الإقليمي، وعدة جامعات، وكليات تخطيط زراعي، ومزارعين حضريين وممارسين. وقد قدمت العملية فرصة لتثقيف اللاعبين الذين تم اختيارهم (رسميين وأعضاء مجالس بلدية) في فوائد الزراعة الحضرية من جهة، وعبر مشاورات رسمية مكثفة وشاملة مع ممارسي الزراعة الحضرية من جهة ثانية، وذلك من أجل تحديد حاجاتهم المحددة وطموحاتهم. نظرا إلى طول مدة عملية إعادة الهيكلة، وإلى تحول إدارة المدينة وإجراء انتخابات الحكومة المحلية، تأجلت عملية الصياغة. نتيجة لذلك، صار أعضاء المجلس، وكذلك الإدارة العليا، ناساً جدداً؛ واعتقد المدافعون عن سياسة الزراعة الحضرية في البلدية أن من الحكمة أن يأخذوا الوقت اللازم لإعادة إقناع السياسيين، بدلا من فرض السياسة بالقوة. في النهاية أنتجت عملية صياغة السياسة وثيقتين منفصلتين هما: وثيقة أساسية (تعكس الإطار النظري والخبرات



إنتاج الخضار قرب بلدة Atlantis.

الدولية والوطنية، كما تعكس وضع الزراعة الحضرية الراهن في المدينة؛ وثيقة سياسة (تبين الرؤية والأهداف والتدخلات من زاوية سلطات المدينة وشركائها).

إن دستور إفريقيا الجنوبية لا يذكر الزراعة كوظيفة من وظائف الحكومة المحلية؛ لذا كان وجود الحوافز الكبيرة، ومحاولة التأثير في أعضاء الهيئة التشريعية، أمرين ضروريين خلال العملية التشاورية لإقناع صانعي القرار في مجلس المدينة أن عليهم النظر إلى الزراعة الحضرية كجزء وكحزمة مترابطة من قضايا تخفيف الفقر والتنمية الاقتصادية التي تعد من المسؤوليات المتداخلة بين كل الميادين الحكومية (جمهورية جنوب إفريقيا، ١٩٩٧). واقتنع أعضاء مجلس المدينة أخيراً بالفرض التي يمكن للزراعة الحضرية أن تقدمها في مجال التنمية الاقتصادية، وكذلك بحقيقة وجود قطاع يدعم السياسة الزراعية في البلدية. هكذا

عزز هذان الأمران كلاهما فكرة دعم الزراعة الحضرية من خلال سياسة بلدية.

الوثيقة السياسية

تقوم رؤية مدينة كايب تاون على إنشاء شراكة مع كل ساكنيها لجعل مدينة كايب تاون مدينة عالمية (World Class)، حيث تتحسن نوعية حياة كل مواطن بشكل ثابت. وتناسب الزراعة الحضرية جداً هذه الرؤية لأنها استراتيجية تتجه نحو تخفيف الفقر والتنمية الاقتصادية. لقد تمت صياغة مسودة وثيقة السياسة بما يتوافق ومتطلبات المدينة لوثائق السياسة؛ فمثلاً تستعمل الوثائق لغة بسيطة يفهما الأطراف المعنيون، وهي واضحة وموجزة في ما يتعلق بالتدخلات التي على المدينة تقديمها، وكذلك في ما يتعلق بالمساعدات التي على الممارسين الحضريين توقع الحصول عليها من المدينة.

تعرف مسودة وثيقة السياسة الزراعة الحضرية بمفهومها الأوسع، وتجعلها شمولية قدر الامكان. فظهر شتى الفئات، مثل إنتاج النبات، وتربية المواشي، والزراعة المائية. كذلك، تقرر المسودة الفوائد المرجوة، ليس فقط على المستوى الفردي والعائلي (الأمان الغذائي للعائلات - توليد الدخل) بل أيضاً على مستوى المدينة (التنظيف المحسن للمدينة - المساهمة في إعادة الإصحاح البيئي والتخضير. وتعد وثيقة السياسة تحديات الزراعة الحضرية وفرصها محلياً؛ كما تعدد المعنيين فيها، ثم تتابع بإسهاب إيضاح الأعمال الملموسة التي يجب اتخاذها لتحقيق أهداف السياسة المذكورة، وتشرح الوثيقة الإطار العملي المؤسسي واستراتيجية التنفيذ.

إن أحد الأعمال الملموسة التي شرحت في وثيقة السياسة هو برنامج مساعدة المدينة. وتركز بقية المقالة على هذا البرنامج لأن كل مضامينه ومقاييسه وأفعاله المختصرة قد صيغت بشكل مفصل، ما قد يعطي مدنا أخرى تواجه تحديات مماثلة، أفكاراً وإيحاءات.

برنامج المساعدات

على الرغم من أن موافقة مجلس المدينة لم تتم رسمياً على مسودة السياسة، فقد جرى تنفيذ معظم عناصر برنامج المساعدة المقترح. وهكذا كانت الحال مع برنامج مساعدة البستنة الحضرية في مدينة كايب تاون. إن الناس أو المجموعات التي تطلب المساعدة في نشاطات الزراعة الحضرية تقترب من سلطات المدينة من خلال نوافذ

أو أقسام متعددة، ثم تحيلهم تلك الأقسام إلى مديرية التنمية الاقتصادية والبشرية التي تقدم المساعدة الاستراتيجية بدورها، مثل تحسين عملية تنظيم المجموعات. في كثير من الأحيان، وتقدم المنظمات غير الحكومية، في كثير من الأحيان، المساعدة اليومية الأكثر تقنية. ويعود تقسيم العمل هذا إلى نقص القوة البشرية في مديرية التنمية الاقتصادية والبشرية.

إن وجود سياسة رسمية يعطي موارد أكبر، ويدعم المديرية، ليجعلها ظاهرة أشد ظهوراً في مسؤولياتها، ويسمح لها بالترويج أكثر لمساعدتها، كما يتيح لها توسع فاعليتها.

لقد كان وجود سياسة زراعة حضرية محددة أمراً ضرورياً.

يعمل برنامج مساعدة البستنة الحضرية في كايب تاون بوساطة مجموعة من المقاييس المحددة، من أجل تحديد نوعية المساعدة ومداهها. أولاً، يجري تصنيف نوع العملية الزراعية الحضرية. وتميز مدينة كايب تاون بين أربعة أنواع من العمليات التي حددت كالتالي:

١- الإنتاج المنزلي - يستخدم قاطنو المنازل حدائق الخاصة لزراعة الخضار، أو لتربية الحيوانات على نطاق صغير، ليوسعوا غذاء العائلة.

٢- الفرق الاجتماعية - مجموعة من الناس تنتج الغذاء بشكل جماعي، لتزود نفسها أو مؤسسات اجتماعية قائمة خصوصاً على أراضي عامة.

٣- مزارعون صغار: هم أفراد أو مجموعات يشاركون في الزراعة الحضرية على أراضٍ صغيرة لم يستفد منها من قبل، لإنتاج الدخل (أراضٍ خاصة أو عامة).

٤- مزارعون جدد صغار: هم أفراد أو جماعات من الناس الذين يعملون كمزارعين بدوام كامل أو يتوقون ليصبحوا كذلك.

ويعتبر النوع الأخير قائماً في محيط عمل رسمي، فيما تعتبر الأنواع الثلاثة الأخرى نشاطات اقتصادية غير رسمية. ركزت السياسة على فقراء كايب تاون الحضريين الذين يشكلون الأنواع الأربعة المذكورة. ولكن، لأن السياسة لا تتوجه مباشرة إلى المزارعين التجاريين، يبحث المزارعون الصغار الواعدون على الاتصال بالقسم الوطني لشؤون الأرض، حيث يمكن الحصول على التمويل من خلال برنامج إصلاح الأراضي للتنمية الزراعية.



انتاج الطماطم في بيت بلاستيكي.

انحراف عن أهداف المشروع. حتى الآن، كانت مساعدة الزراعة الحضرية تجري بطريقة تفاعلية، بسبب نقص الموارد؛ إلا أن إدخال سياسة الزراعة الحضرية بشكل رسمي سيجعل المشاركة التفاعلية أمراً وارداً.

التقدم الحاصل حتى الآن

نظراً إلى عمليتي التشاور وصياغة السياسة المطولتين، ينفذ مجلس المدينة عدداً من التدخلات الاستراتيجية المقترحة في مسودة السياسة، فضلاً عن برنامج المساعدة الذي تم ذكره سابقاً. وهذا يتضمن ما يلي: توزيع سنوي لميزانية الزراعة الحضرية، والاعتراف بالزراعة الحضرية كنوع من استعمال الأراضي في خطة التقسيم المتكاملة في المدينة، وتأمين المساحات للزراعة الحضرية في المستوطنات البشرية الجديدة، واستيعاب الزراعة الحضرية كعنصر في برامج التنمية (تخضير المدينة، الروزنامة المحلية ٢١)، تخفيف الفقر، برنامج منع فيروس الايدز بؤذ وغيرها...) وتزويد الزراعة ببنى تحتية استراتيجية مثل سوق المتوجات الطازجة الذي استحدث مؤخراً.

في تلك الأثناء، افتتح القسم الإقليمي للزراعة مكتباً له في مدينة كايب تاون، وهو يقدم خدمات الارشاد ودعمًا ماليًا للمزارعين الحضريين. وقد أسست دائرة الزراعة وبعض المنظمات غير الحكومية، بروح من التعاون في المدينة، مركزي زراعة مُمكنين في المدينة كجهد مشترك من قبلهم.

سيطر عليها في الأماكن الحضرية. ولكن يجب ألا تُفوت تربية المواشي لأنها تعد فرصة اقتصادية لكثير من الناس. لذلك، تم تطوير استراتيجية ثلاثية الشعب من أجل نقل الحيوانات من الأماكن السكنية إلى أماكن وفسحات أخرى يمكن إبقاؤها فيها في ظروف تحت السيطرة. وتتضمن هذه الاستراتيجية تأسيس: أ- حظائر جماعية قريبة من الأماكن السكنية، يمكن أن تُربى فيها أعداد قليلة من المواشي في ظروف انعدام الرعي؛ ب- أراضٍ مشاع يمكن أن يربى فيها عدد أكبر من الحيوانات في ظروف زراعة تجارية؛ ج- إنشاء مزارع خاصة أو بيوت صغيرة من خلال نظام تمويل قائم على هبات البرنامج الوطني لإصلاح الأراضي. في حالة الحظائر الجماعية، تجري النشاطات على أراضٍ تملكها الولاية، تزودها المدينة بكل البنى التحتية الثابتة الاستعمال.

كذلك، تنمي سلطات المدينة في الأراضي المشاع البنى التحتية وتصلحها، إلا أن على المزارعين المشاركين، دفع رسم إيجار تصاعدي يصل إلى معدل تجاري خلال الثلاث السنوات المقبلة لإعطاء المزارعين الصغار الصاعدين الفرصة القصوى ليصبحوا مزارعين تجاريين ناجحين صغار.

يقوم برنامج المساعدة على حكم تعاوني وشراكات استراتيجية وأفعال جماعية. فالمدينة هي التي تملك الاستثمار المالي والالتزامات التي يقدمها كل لاعبي الأدوار. لذا حين يتم تقديم المساعدة لا يكون هناك أية مضاعفة للموارد أو أي

وعلى أهداف نشاط الزراعة الحضرية أن تكون متوافقة مع استراتيجيات المدينة لتخفيف الفقر والتنمية الاقتصادية وبناء القدرات لدى الجماعات. ستشمل التقييمات الأكبر عدد المستفيدين، وممثلي الأدوار الآخرين، والموقع، والتأثير البيئي، ومدى توفر المياه والجدوى، ومدى توافق النشاط مع التخطيط التنموي المتكامل وإدارة التنمية.

ويتم التمييز بين خمسة أنواع من المساعدات: سبل الوصول إلى الأرض، والبنية التحتية، والوسائل - المعدات - الأدوات، ومدخلات الإنتاج، ونشاطات الارشاد. إن المجموعات تعتمد على كل أنواع المساعدات، فيما يتم دعم المنتجين المنزليين بَعْدُ صغيرة، وبعض المساهمات الإنتاجية الرئيسية، وخدمات الارشاد، وليس بتأمين سبل الوصول إلى الأرض أو بالبنى التحتية؛ فنشاط الإدارة المالية البلدي يذكر أن رأسمال البلدية لا يمكن أن يستخدم لتحسين الأملاك الخاصة (مثل الأراضي الخاصة). هناك فقرة في وثيقة السياسة تنص على نوع العمليات التي تطبق على أي ضرب من المساعدات؛ فتحليل الحاجات لكل متقدم للمساعدة يكون هو الفاصل في المساعدة المعطاة.

يتضمن برنامج مساعدة الزراعة الحضرية في كايب تاون ما يسمى عدة أولية للبلستانيين. وتهدف العدة الأولية، بالتركيز على أفقر الفقراء، إلى دعم الفرق الاجتماعية التي تطمح إلى البدء بمشروع بستنة. تشمل العدة الأولية لكل ١٠ أشخاص: مواد رئيسة كالفأس، والرفش، ومشط عمق التراب، والمرشة، والبذور، والسماذ العضوي. وسيجري دعم العدة الأولية من خلال تدريب المهارات وخدمات الارشاد.

قبول هذه السياسة سوف يساهم في ترقية واقع الزراعة الحضرية

يركز برنامج المساعدة في المدينة على تربية المواشي في الأماكن الحضرية. وثمة، في كايب تاون، عدة قوانين فرعية تتعلق بالمواشي الحضرية؛ فإلبلدية، بشكلها الحالي، انبثقت عام ٢٠٠٠ (جرى ضم ٣٩ بلدية صغيرة وجعلها ٧ بلديات عام ١٩٩٦ جمعت، بدورها، في بلدية واحدة فقط عام ٢٠٠٠).

حالياً، قبل مجلس المدينة تدخلا هدفه التوجه إلى قضية تربية المواشي التي لا

لتقديم مسودة السياسة النهائية لمجلس المدينة لتتم المصادقة عليها.

سيرفع قبول تلك السياسة الزراعة الحضرية، لتستطيع أن تنافس أولويات أخرى في التوزيع المحسن للموارد. مع هذا الاعتراف الرسمي، أصبحت الزراعة الحضرية عنصراً مفيداً جداً في استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية. وستساعد تدريجياً في عودة المزارعين إلى مناطقهم الريفية الزراعية، أو إلى مناطقهم الزراعية التجارية. ولا تعد الزراعة الحضرية مهمة في الوقت الراهن في مدينة كايب تاون، وتعتبر مسودة السياسة هذه حافزاً لتنمية تلك الممارسة بشكل أكبر.

للمستقبل" الذي أنشأه مؤخرا -MDP/ESA و RUAF.

سيضمن هذا المشروع مراجعة لمعلومات الزراعة الحضرية الأساسية في كايب تاون، وملئاً لكل الثغرات في البحوث. كما سيضم المشروع تقديماً للسياسات والتشريعات المتعلقة بالزراعة الحضرية، ويقدم مساعدات لتأسيس منتدى لكافة المعنيين، وينصب أنظمة مراقبة ليظهر التأثير في الجماعات، ويشكل برنامج تنمية الزراعة الحضرية في المدينة الذي يجري عدة مرات في السنة.

الطريق قدماً

لقد تولد الفهم والدعم الخارجي والداخلي الكافي للزراعة الحضرية خلال السنوات الثلاث الماضية؛ والآن، حان الوقت

ومؤخراً، صادقت دائرة شؤون الأراضي على هبة للمدينة مقدارها ٨,٧ مليون (١,٢ مليون دولار أميركي)، لتأسيس مزرعة تجارية يستخدمها مربو المواشي كأرض مشاع. والمدينة الآن بصدد تحديد المزرعة المناسبة لشرائها بالهبة المقدمة.

إضافة إلى ذلك، بدأت المدينة بنشاطات عبر شبكة الإنترنت الدولية تتعلق بالزراعة الحضرية، كما شاركت في مؤتمر إقليمي للزراعة الحضرية خلال السنة الماضية في ب Harare زيمبابوي. نتيجة ذلك، شكلت المدينة صلة عمل مع شركة التنمية البلدية لجنوب أفريقيا وشرقها (MDP-ESP)؛ كما تم اختيار مدينة كايب تاون كمدينة رائدة لبرنامج " بستنة المدن



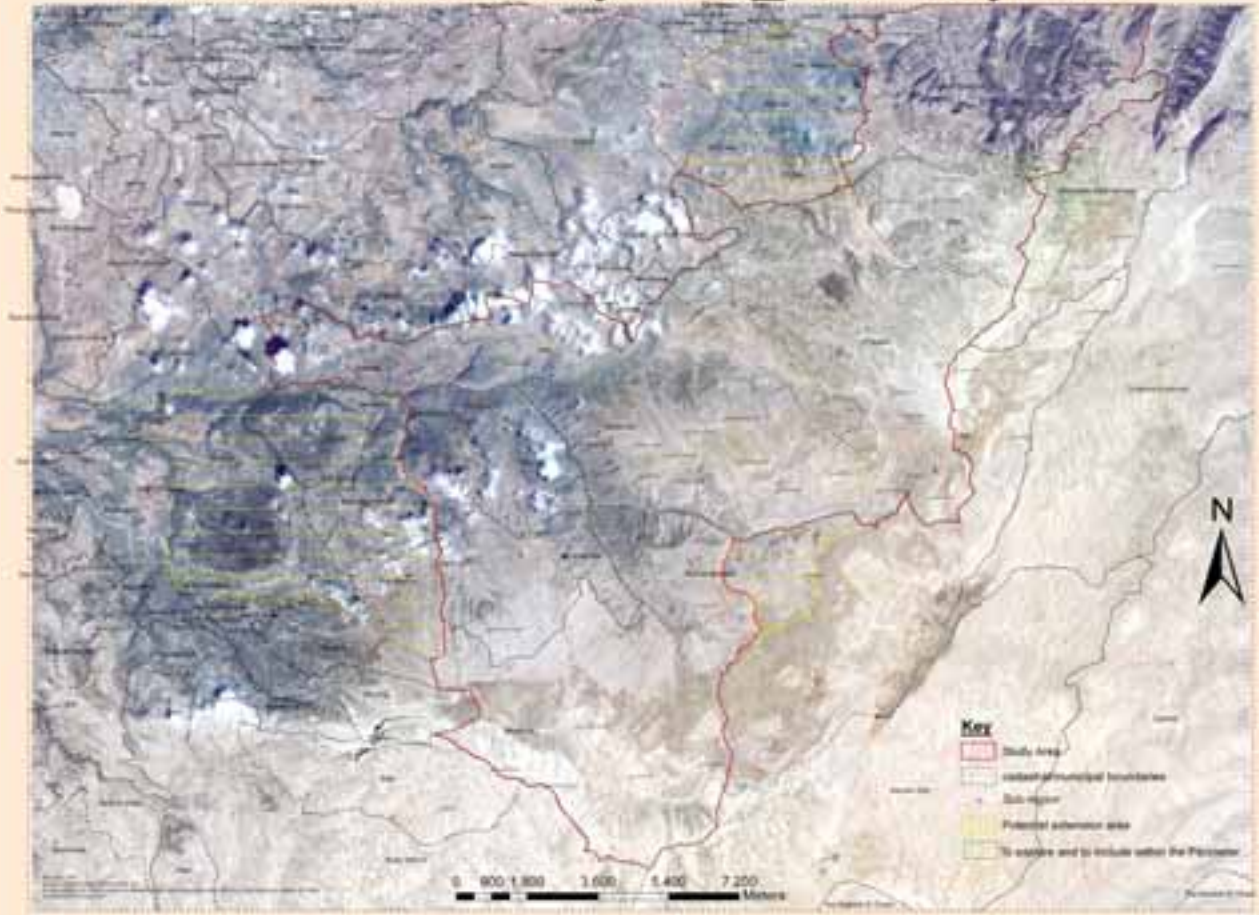
أبقار امام بيت في Khayelitsha، إحدى الأحياء الفقيرة.

ملاحظة

إن وجهات النظر والآراء المعبر عنها في هذه المقالة هي لصاحبها، ولا تمثل آراء بلدية كايب تاون.

نحو إستحداث منتزه طبيعي وطني في شمال لبنان (عكار، الضنيه) مقاربة إسهامية وأداة تنمية اجتماعية واقتصادية

Delimitation of study area_February 2007



خريطة تبين حدود المنتزه الطبيعي المرجو استحداثه.

إن هذه المقالة تهدف إلى التعريف عن جمعية مدى (أهدافها وإنجازاتها)، رؤية الجمعية لجبال شمال لبنان، المشروع القائم والمتعلق بالحفاظ على التنوع البيئي وتنمية مشاريع اجتماعية واقتصادية من شأنها أن تدعم استحداث منتزه طبيعي وطني. تتعلّق هذه المرحلة بتجميع المعنيين وتحفيزهم لاستحداث هذا المنتزه الوطني، كما أقرت بذلك الخطة التوجيهية للمنطقة. وكذلك تتعلّق تلك التجربة بصياغة السياسات واتخاذ الأفعال المناسبة من أجل حماية مساحات طبيعية واسعة تجمع عدّة بلدات وتشمل نشاطات مختلفة منها الزراعة.

جمعية مدى

منظمة غير حكومية ناشطة في لبنان منذ العام ٢٠٠٠، تهدف إلى تنمية علاقات مستديمة بين المجتمعات الأهلية المحلية وبيئتها الطبيعية في إطار تلبية حاجاتها اليومية.

وتركز مدى على التنمية المستدامة وحماية البيئة؛ كما تدعم الجمعية أيضاً نشاطات السياحة البيئية؛ وتشجع تنمية السياحة التضامنية.

وهي جمعية علمانية، مستقلة سياسياً، ولها سياسة تمويل تتناسب ومبادئها.



منظر من المنتزه المقترح لحماية

ما هي الإمكانيات المطروحة لجبال لبنان الشمالي (عكار، الضنية)؟

إن جبال لبنان الشمالي التي تتمتع بإرث طبيعي فريد تتميز بأكثر من صفة:

امتداد الأراضي المعنية التي تتكوّن بوفرة من ممر شجر الأرز وتواصلها غياب الحماية القانونية.

تسجيلها ضمن المنتزه الوطني الوحيد المُعد له في المخطط التوجيهي الذي أعدّه مجلس الإنماء والأعمار (SDATL).

ويتضح أن إنماء هذه المناطق مرتبط بشكل وثيق بحماية الثروات الطبيعية وتأمينها (غابات متنوعة من شجر الأرز والعرعر والسنديان الأفرع... الخ)

ولهذه الغاية، من الضروري إشراك البلديات المعنية، إضافة إلى العديد من الشركاء المحليين والدوليين لتحديد طرق حماية الموارد الطبيعية وإبرازها مع ضمان

ملكيّة الأراضي، وعرض حلول اقتصادية بديلة تتمتع بالمصداقية.

الرهانات

❖ يشكّل الموقع الذي يشمل المنتزه الوطني في مخطط إعداد الأراضي اللبنانية أكبر مساحة طبيعية متواصلة من الغابات في لبنان.

❖ إن تنوع الغابات البيئي غني جداً، ويوفر تشكيلة متنوعة من المناظر الطبيعية.

❖ لا تخضع هذه المساحات الطبيعية لأية حماية قانونية محددة^(١).

❖ تعاني هذه المناطق فقراً كبيراً.

❖ نلاحظ بداية انتشار عمراني في بعض المواقع الطبيعية.

❖ إن البلديات منتخبة حديثاً وبالتالي ما زالت فعاليتها محدودة.

الفرص

❖ المنطقة هي الوحيدة المصنفة "منتزهاً وطنياً" في المخطط التوجيهي الذي أعدّه مجلس الإنماء والأعمار، من غير أن يحدّد حتى الآن إطاره القانوني وكيفية إدارته^(٢).

❖ إمكانيات تطوير السياحة البيئية (دروب ضيقة، أكواخ بيئية الخ).

❖ برامج ناشطة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سمحت للناشطين المحليين بالتفكير الجدي في الإنماء المحلي.

أهداف مدى للمنطقة

❖ إعداد برنامج حماية الموارد الطبيعية^(٣) وتحسينها مع البلديات والناشطين المحليين من شأنه تشكيل قاعدة حوار بين مختلف البلديات والحكومة.

❖ اسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

❖ تشجيع أكبر عدد ممكن من الفاعلين على الاهتمام بهذه المنطقة.

السبل

❖ الحوار والتفاعل مع الفاعلين المحليين ومنهم:

- البلديات
- المالكين
- المنظمات، التعاونيات وأصحاب حق الاستعمال

❖ تحريك الفاعلين التاليين:

- المسؤولين السياسيين
- مجلس الإنماء والأعمار
- وزارة البيئة
- وزارة الزراعة
- وزارة الداخلية
- وزارة المالية
- وزارة الأشغال العامة
- وزارة الشؤون الاجتماعية
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- الممولين
- المنظمات غير الحكومية اللبنانية والدولية

- الجامعات ومؤسسات الأبحاث العلمية.
- ❖ إصدار خطة حماية بيئية بالتعاون مع البلديات
- ❖ (الاهتمام بالفاعلين الذين من شأنهم الاسهام في الإنماء المحلي والحماية
- ❖ تشجيع ناشطين محتملين للاسهام في التنمية المحلية وفي حماية البيئة



لقاء مع البلديات لإنشاء المنتزه

مشروع مدى الحالي في جبال لبنان الشمالي: نحو إنشاء منتزه طبيعي وطني يتألف المشروع الذي يهدف إلى الإنماء المستدام للمنطقة من قسمين:

- إعداد إطار لحماية البيئة موضوع موقع نموذجي يدخل في دائرة المنتزه الوطني الطبيعي.
- مساندة مشاريع إنمائية اجتماعية واقتصادية حالية ومستقبلية.

❖ مشروع حماية البيئة في منطقتي عكار والضنية

إن الموقع النموذجي المختار يغطي ما

(١) - ما زال القانون الذي أنشأ محمية القموعة بانتظار الموافقة عليه.

(٢) - حالياً تم إصدار مراسيم بسبع محميات طبيعية، كما تشكل مواقع أخرى موضوع حماية في إطار قرارات رسمية صادرة عن وزارة الزراعة أو وزارة البيئة. وقد خطّم مجلس الإنماء والإعمار، في إطار مخطط إعداد الأراضي اللبنانية، لسبع منتزهات طبيعية إقليمية، ومنتزه وطني واحد فقط.

(٣) - إن المواقع التي لا تغطيها البلديات معنية أيضاً.

والمطويات واللوحات الإعلانية. وتشكل هذه المراكز شبكة (ترحال) وقد انضمت إلى شرعة السياحة البيئية. ويجري التعرف إلى مراكز أخرى ستلتحق بالشبكة. كما يتم العمل على موقع على الشبكة الالكترونية سيجزّ ابتداء من موسم سياحة صيف ٢٠٠٧.

المشاريع الأخرى

- ❖ إعادة تأهيل نبع القمامين
- توزيع قفازات وتجهيز تعاونية نخالين
- دعم مالي ل ١٣ تعاونية
- مشروع زراعي نموذجي يهدف إلى إدخال زراعات عضوية ومشروع نموذجي للماعز الشامي مع نساء الريف.

إن هدف المقاربة هي تحديد المعنيين المحتملين والبدء بكسب ثقة السكان المحليين بتنفيذ مشاريع تجريبية، تولد الدخل ضمن إطار النشاطات المسموح بها في المتنزه الطبيعي. تهدف هذه النشاطات إلى تعميق المعرفة والفهم لدى كافة المعنيين الرئيسيين حول مدى أهمية الحفاظ على الزراعة والأراضي الطبيعية في التنمية الاقتصادية في المنطقة. كذلك، تهدف تلك النشاطات إلى التوجه إلى كافة المعنيين الرئيسيين كي يضمّنوها في خطط عملهم الإستراتيجية.

الأولى البلديات، إضافة إلى مؤسسات معنية أخرى وجمعيات أهلية محلية كالوزارات والجمعيات...

أما في المرحلة الثانية (الفصل الثاني من العام ٢٠٠٧) فتهدف مدى إلى إصدار خطة إدارية للمنطقة بالتعاون وثيق مع الفاعلين. كما ستقوم هذه الخطة على أساس دراسات دقيقة ومركزة حول عادات قطع الأشجار للخشب، واستخدام المراعي، جمع النباتات البرية واستخدامها. سيشكل هذا المستند المفصل دعماً ونقطة انطلاق لإنشاء منتزه طبيعي وطني.

مساندة مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية

السياحة المسؤولة

- الغرض الأساسي هو الترويج لسياحة مسؤولة في المنطقة بهدف زيادة الفرص الاقتصادية للسكان.
- وجود عدد معين من المبادرات الصغيرة المتعلقة بالسياحة الريفيّة والعمل جار على مبادرات أخرى يُفترض دعمها على أساس شرعة للسياحة المسؤولة.
- وفي هذه المرحلة من المشروع، ساندت مدى ثلاثة مراكز للسياحة البيئية بشكل مساعدات مباشرة بالتدريب وتأمين الاعلانات عن طريق إصدار الكتيبات

يقارب ٢٧٠٠ متر مربع من بريصا حتى القبيات. وتحديد الدائرة مرتبط بوجود مختلف أنواع الغابات الغنية بالتنوع البيئي إضافة إلى تعدد المناظر الطبيعية ذات النوعية الفريدة.

وتطلق مدى مشروع حماية البيئة في الموقع النموذجي بالتعاون مع أربع بلديات (قبعيت، حرار، مشمش وفنيديق) في المرحلة الأولى (بروتوكول تعاون). أما في المرحلة الثانية فهي تسعى إلى التشاور مع بلديتين إضافيتين أيضاً.

يأخذ المشروع بعين الاعتبار تنوع المعطيات الذي سيسمح التحليل الشامل والبيان بشأنها باقتراح خطة حماية وتقييم للثروات الطبيعية:

- التنوع البيولوجي الذي يعني النظام البيئي الحرجي، نباتات وطيور المنطقة.
- عادات وأعراف استخدام الغابة.
- النواحي العقارية والقانونية.
- البرامج الإنمائية والحاجات التي يعبر عنها الفاعلين المحليين.
- وقد تمت المرحلة الأولى من الدراسات خلال فصول ربيع، وصيف، وخريف، وهي وضع خرائط النباتات، والمواقع المحمية، والنمو العمراني واستخدام الأراضي.
- وستسمح هذه الخرائط بفتح النقاش حول الحفاظ على الثروات الطبيعية وتحسينها مع الفاعلين المعنيين، وفي الدرجة



منظر من المتنزه المقترح حماية

منظمة مدى

بريد إلكتروني: mada@mada.org.lb

بيروت - لبنان

نديم كليمان زخيا

اسماعيل شاهين

سلوى طعمه طوق

المواقع الالكترونية :

والتنمية وحقوق الإنسان وقضايا الصحة وذلك عبر منصات التلفزيون ووسائل إعلامية بصرية سمعية أخرى. يعرض تلفزيون ال BBC العالمي سلسلة TVE/ITDG المتعلقة بالزراعة الحضرية.

<http://www.cuhi.utoronto.ca>

أن مركز مبادرات الصحة المدنية هو مركز أبحاث صحة مدنية كندي يتمركز في University College في جامعة تورنتو. يسهل المركز كافة الأبحاث التي تدقق في كيفية تأثير الأوضاع الاجتماعية والفيزيائية في المدن على صحة الذين يسكنون فيها.

<http://www.livablecities.org>

إن المجلس الدولي لصناعة المدن الصالحة للحياة هو شبكة دولية متعددة المجالات تتضمن أفراداً ومدناً يكرسون أنفسهم لجعلوا مدناً وجماعاتنا أكثر قابلية للحياة.

<http://www.megacitiesproject.org>

إن مشروع المدن الكبيرة هو شبكة لا تتوخى الربح وتتضمن جماعات وقواد من الأكاديميين والحكوميين، كما تشمل رجال الأعمال والإعلام. كل هؤلاء مكرسون لتبادل حلول إبداعية للمشاكل الحضرية. إن هدف هذا المشروع هو جعل المدن مضبوطة اجتماعياً بشكل أكبر ومستدامة بيئياً، كما يهدف المشروع إلى جعل المدن أكثر حيوية وفاعلية في المشاركة السياسية والاقتصادية.

http://www.toronto.ca/health/tfpc_index.htm

لطالما كانت مدينة تورنتو في طليعة المدن التي تتخذ مبادرات حول الصحة العامة وتقدم بحوثاً حول الأمان الغذائي، وكانت أول مدينة فيها مجلس يتولى سياسة التغذية. سوف تجد في هذا الموقع معلومات حول مجلس تورنتو للسياسة الغذائية.

<http://www.practicalaction.org/>

يساهم موقع "العمل العملي" في تنمية المهارات والتقنيات وذلك من أجل بناء غد أفضل. على هذا الموقع وفرت شبكة "العمل العملي" مجموعة واسعة من المختصرات التقنية وأوراق الوقائع مع معلومات أساسية عملية من دون أي مقابل.

www.enn.com

على مدى عشر سنوات، ساهمت شبكة المعلومات البيئية في تثقيف العالم حول قضايا البيئة. تقوم هذه الشبكة بإنتاج برامج بيئية عديدة على الراديو ويجري بث تلك البرامج في الولايات المتحدة وعبر إذاعات مثل راديو Earth News وراديو ENN التي يرعاها ناشر ENN، جيرري كاي.

www.oisat.org

معلومات OISAT هي شبكة معلومات جديدة وسهلة القراءة عبر الانترنت. تتمحور تلك المعلومات حول إدارة الآفات غير الكيميائية في المناطق الإستوائية وذلك لتلبية لحاجات المزارعين الصغار. تعرض شبكة خدمة المعلومات وسائل وقائية وعلاجية لإدارة الآفات وذلك بهدف زيادة آلية التنظيم الذاتي في الأنظمة الزراعية وتخفيض استعمال المبيدات الاصطناعية.

http://www.idrc.ca/en/ev-92997-201-1-DO_TOPIC.html

IDRC يظهر موقع IDRC تحت برنامج "In-Focus" مجموعة من الموارد المتعلقة بالزراعة الحضرية بما في ذلك لقاء المحاضرات المرفقة بالصور، القصص القصيرة، دراسات الجدوى، تقارير بحثية وكتب. تعتبر هذه المجموعة جزءاً صغيراً من النتائج المقررة من قبل البحوث المدعومة التي تجريها.....

<http://ictupdate.cta.int/index.php/article/frontpage/53>

إن موقع ICT هو عبارة عن نشرة تصدر كل شهرين ومجلة إلكترونية ونشرة إخبارية دورية ترسل عبر البريد الإلكتروني. يجري إصدار كل هذه المنشورات من قبل المركز التقني للتعاون الزراعي والريفي في الاتحاد الأوروبي CTA. لقد تم صدور النشرة رقم ٣٣ والتي تظهر تقنيات المعلومات والاتصالات ICT. وكذلك تتحدث عن الزراعة الحضرية.

http://www.worldhungeryear.org/fslc/ria_040.asp?section=1&click=1

يقدم الموقع الإلكتروني للمجاعة العالمية كمية وافية وكبيرة من المعلومات بما في ذلك معلومات تتعلق بمبادرات وضع سياسات الأمن الغذائي للجماعات، CSA، أسواق المزارعين، الحدائق الاجتماعية الوطنية، التقييم الغذائي الجماعي وغيرها.

www.chasque.net/asudhi

يهدف اتحاد الأوراغوي لـ Uruguayan Association for hydroponics لتشجيع قيام تقنيات الزراعة في الماء لدى الجماعات والكثافة السكانية الهشة من أجل إنتاج الأغذية في الأراضي الحضرية، وللترويج للإندماج والتعاون مع المجتمعات الوطنية والدولية. كان هذا الإتحاد فعالاً في دول مثل الأكوادور، الأرجنتين والأوراغوي.

www.portals.wdi.wur.nl/msp/

يقدم الموقع الإلكتروني معلومات عملية حول كيفية تسهيل عمليات التعلم التشاركية مع مختلف المعنيين. كذلك يعطي الموقع أسساً نظرية ودراسات وضعية ملموسة، إضافة إلى تقديمه الوسائل والأدوات التي يجب إتباعها لخلق عمليات التعلم. كما إن الموقع يعطي معلومات حول التسهيلات المقدمة ويطلع أمثلة وأدبيات ومواقع الكترونية متصلة. إن هدف تقديم تلك المعلومات هو بناء القدرة على صياغة السياسات والقوانين ووضع خطط العمل وكذلك التعلم الاجتماعي.

www.pps.org

إن PPS هي منظمة لا تتوخى الربح وهي مكرسة لخلق الأماكن العامة والمحافظة عليها وذلك من أجل بناء الجماعات، وتروج هذه المنظمة لمقاربة متعددة الوجوه تسمى: "صناعة المكان" وهي تتعلق بالتخطيط والتصميم. إن المكان خلق ليكون مساحة عامة إضافية حيث يذهب الناس ليكسبوا المعلومات ويلهموا.

www.tve.org/ho/doc.cfm?aid=1398

إن Television Trust for the Environment (ثقة التلفزيون المعطاة لأجل البيئة) هي منظمة مستقلة لا تتوخى الربح. تهدف المنظمة إلى تشجيع التوعية العالمية حول قضايا البيئة

شادي حمادة، منى حيدر، رامي زريق

بحوث التنمية في المناطق العربية الجافة زهرة الصبار



بحوث التنمية في المناطق العربية الجافة
دار العربية للعلوم ناشرون



بحوث التنمية في المناطق العربية الجافة زهرة الصبار

في مناطق جفافنا هناك المناطق الجافة التي تحتل أكثر من نصف مساحة العالم التي وافق القدر جعلها على صفة استمرار حياتها بالاعتماد على موارد طبيعية غير مستغلة وهي استغلال الأيدي العاملة والدمج الفعالي في تقديم خدمات مستدامة ومجدية في النهاية.

يردني هذا الكتاب خاصة بخلافه من حيث يركز على منطقة جافة من آسيا ومناطق أبحاث التنمية في دولها المشاركة نحو تلك البلدان التي تعاني من الجفاف، يقدم الكتاب نظرة واضحة عن طرق أبحاث التنمية على مدى عشر سنوات في القضية المهمة التي تواجهها منطقة جردل في لبنان وهو بحث التنمية المحلية ويقدم الأفكار التي تم تطويرها في مجالات العلاقات الشروع والتربص الجديدة التي تم الاستفادة منها.

وهو يرشد بشكل مبسط عن القضايا التي تفرص التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويشرح توجهات جديدة مبتكرة والتي بدأت بإثارة اهتمامنا بضرورة إيجاد الأبحاث التنموية. وهو يوضح أهمية الأبحاث والتنوير الذاتي، يشرح الكتاب على أمثلة واقعية خاصة التي تمتد بين مختلف الأعمار، وخاصة بين الأطفال وكبار السن، وكيف تطورت هذه الأمثلة وتكيفت خلال مدة الأبحاث.



قرأ الهندسة شادي حمادة، منى حيدر، رامي زريق
إدارة الطلب على المياه
المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية
من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



دار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asppub.com
www.asppub.com

جميع الحقوق محفوظة
طبعة الأولى: 2009
www.neelwafurat.com

www.asppub.com
www.asppub.com

مدن المستقبل

الزراعة الحضرية
من أجل التنمية المستدامة

بقلم الدكتور لوك جيه. ايه. مونغيو

مدن المستقبل

الزراعة الحضرية من أجل التنمية المستدامة

الزراعة الحضرية من أجل التنمية المستدامة
في ظل التحديات العالمية، خلال الـ 20 عاماً القادمة يجب أن نساهم بشكل كبير في توفير الغذاء والمياه والطاقة والبيئة الحضرية من أجل ضمان استمرار الحياة في المدن الحضرية. ومع نمو المدن، يجب أن نواجه تحديات جديدة في توفير الغذاء والمياه والطاقة والبيئة الحضرية من أجل ضمان استمرار الحياة في المدن الحضرية. ومع نمو المدن، يجب أن نواجه تحديات جديدة في توفير الغذاء والمياه والطاقة والبيئة الحضرية من أجل ضمان استمرار الحياة في المدن الحضرية.

الزراعة الحضرية من أجل التنمية المستدامة
في ظل التحديات العالمية، خلال الـ 20 عاماً القادمة يجب أن نساهم بشكل كبير في توفير الغذاء والمياه والطاقة والبيئة الحضرية من أجل ضمان استمرار الحياة في المدن الحضرية. ومع نمو المدن، يجب أن نواجه تحديات جديدة في توفير الغذاء والمياه والطاقة والبيئة الحضرية من أجل ضمان استمرار الحياة في المدن الحضرية.



هذا الكتاب يناقش قضية المدن المستقبلية من أجل التنمية المستدامة في ظل التحديات العالمية، خلال الـ 20 عاماً القادمة يجب أن نساهم بشكل كبير في توفير الغذاء والمياه والطاقة والبيئة الحضرية من أجل ضمان استمرار الحياة في المدن الحضرية.

الزراعة الحضرية من أجل التنمية المستدامة
في ظل التحديات العالمية، خلال الـ 20 عاماً القادمة يجب أن نساهم بشكل كبير في توفير الغذاء والمياه والطاقة والبيئة الحضرية من أجل ضمان استمرار الحياة في المدن الحضرية.

دار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asppub.com
www.asppub.com

جميع الحقوق محفوظة
طبعة الأولى: 2009
www.neelwafurat.com

www.asppub.com
www.asppub.com

مركز البحوث للتنمية الدولية - كندا



Urban Agriculture magazine- Arabic edition

مجلة الزراعة الحضرية

العدد الخامس لمنطقة الشرق الأوسط وشمال
أفريقيا حزيران ٢٠٠٧ : صياغة سياسات
وقوانين الزراعة الحضرية.

تصدر وحدة البيئة والتنمية المستدامة في
الجامعة الأميركية في بيروت (ESDU)
النسخة العربية من مجلة "الزراعة الحضرية"
بدعم من "شبكة مراكز الزراعة الحضرية
والأمن الغذائي (RUAF)، (رواف)).

تصدر حالياً مجلة "الزراعة الحضرية" بخمس
لغات مختلفة (الإنكليزية، الفرنسية،
الإسبانية، الصينية والبرتغالية). كما أن المجلة
سوف تصدر بمعدل مرتين في السنة.

رئيس التحرير: د. سلوى طعمه طوق

منسق إقليمي لشبكة RUAF: زياد موسى

منسقة إدارية في الجامعة الأميركية في بيروت:

نيفين الحاج حسن

ترجمة: بدر سليم

تدقيق لغوي: د. ديزيره سقال

تصميم وطباعة: شركة ألوان للتجهيزات الطباعة
تلفاكس: ٠٠٩٦١ ١٥٥٢٥٠٥

Website www.coloursps.com
E-mail: k.darwish@coloursps.com

(وحدة التنمية البيئية والمستدامة، الجامعة
الأميركية في بيروت)، لبنان :

ESDU

P.O.Box. 11-0236
Riad El Solh 1107 2020
Beirut, Lebanon

Visitors' Address: Bliss Street,
AUB, Beirut

Tel: +961.1.374374

Ext: 4458 or 4503

Fax: +961.1.744460

E-mail: shamadeh@aub.edu.lb

Website: www.ecosystems.org

Urban agriculture magazine
P.O.Box 64, 3830 AB Leusden
The Netherlands

Visitors' Address:
Kastanjelan 5, Leusden.

Tel: +31.33.4326000

Fax: +31.33.4940791

e-mail: ruaf@etcnl.nl

website: www.ruaf.org

مجلة الزراعة الحضرية

محاور الاعداد المستقبلية:

- الصحة والأمن الغذائي؛ الزراعة في المدن
كاستراتيجية إضافية لتخفيف من وباء الأيدز
وفيروس إتش أي في المسبب له.

- تطوير المؤسسات المصغرة، دور المبادرات الخاصة
والمشاركة.

- دور الزراعة الحضرية في الحالات الطارئة (يتم
استكشاف الأمر حالياً)، نرحب بالمقترحات.

- مؤسسات الزراعة في المدن.

- الشباب والتعليم والزراعة في المدن.

للعدد ٧:

تطلب هذه المجلة مقالات حول تجارب منظمات
المنتجين في المدن وضواحيها مع التركيز على المنتجين
الفقراء، وذوي الدخل المنخفض، والمنتجين على نطاق
صغير، والمنظمات القائمة. إن المنظمات غير الرسمية
والرسمية مهمة على حد سواء، ويمكن أن تبرز درجات
متفاوتة في إضفاء طابع رسمي على المنظمات.

أنواع المنظمات التي يمكن وصفها:

- منظمات التموّن الخاص والمنظمات الموجهة نحو
السوق

- منظمات يديرها المنتجون

قد تصف المقالات المشاركة في صنع سياسات هذه
المنظمات، وطريقة مساهمة هذه المنظمات في تحسين
النفوذ الى الموارد، والمعلومات، والخدمات، والاسواق،
وتحليل بناء الشراكات والتحالفات. من المهم أيضاً
وصف نقاط القوة ونقاط الضعف في الهيكليات
والآليات الإدارية، والاستراتيجيات المستخدمة،
وتحليلها.

تشمل عبارة "المنتجين" في هذه المجلة، المزارعين
المشاركين، أو المجموعات المشاركة، في سلسلة الانتاج
الاساسية (كمؤمّنين للمواد الاساسية، وكمعنيين
بإعادة تدوير النفايات)، والاشخاص المشاركين في
أنظمة الانتاج المتعددة، وصغار الوسطاء الذين
يشاركون في سلسلة التسويق/التجارة في إطار منظمات
الانتاج الصغيرة.

لا شك في أننا نرحب بكل المقترحات والتعليقات المتعلقة
بالزراعة الحضرية.

المقالات:

يجب أن تتألف المقالات حول الزراعة الحضرية من
٢٣٠٠ كلمة (٣ صفحات)، ١٦٠٠ كلمة (صفحتان) أو
٧٠٠ كلمة (صفحة واحدة) ويُفضل أن تكون مرفقة
بخلاصة ومراجع (٥ على الأقل)، وأرقام وصور رقمية،
أو صور عادية ذات نوعية جيدة. يجب ان تكون المقالات
مكتوبة بطريقة تفهمها مجموعة واسعة من الأطراف
المعنية في انحاء العالم. كما ندعوكم الى تقديم
معلومات حول إصدارات حديثة، ومجلات، وأشرطة
فيديو، وصور، ورسوم هزلية، ورسائل، وتقييمات
تكنولوجية، وورش عمل، ومحاضرات تدريبية،
ومؤتمرات، وشبكات، ومواقع الكترونية الى آخره.

المهلة القصوى لتقديم المقالات التي سوف
يتم اختيارها للنشر في العدد السابع المقبل
(باللغة العربية) والعدد ١٨ (باللغات
الاجنبية) هي الخامس عشر من
أيلول / سبتمبر ٢٠٠٧.

تسهّل مجلة الزراعة الحضرية تشارك المعلومات
حول آثار الزراعة الحضرية وتعزيز التحليل والنقاش
في المسائل الحيوية المتعلقة بتنمية القطاع ونشر
الممارسات "الفضلى" أو "الجيدة" في مجال
الزراعة الحضرية.

تنشر مجلة الزراعة الحضرية مرتين في
السنة على موقع "رواف" الإلكتروني:
www.ruaf.org وفي نسخة مطبوعة أيضاً
وتُترجم النسخة الانكليزية الى الاسبانية
والفرنسية، والصينية، والبرتغالية، وقد تُرجم
بعض الاعداد الحديثة الى التركية والعربية.

يتم إصدار مجلة الزراعة الحضرية في إطار
برنامج "رواف" بعنوان الزراعة الحضرية
للمستقبل، بتمويل من الإدارة العامة للتعاون
الدولي (هولندا)، ومركز الأبحاث والتنمية
الدولي (كندا).

يهدف برنامج (رواف) الزراعة الحضرية

للمستقبل، في الأساس، الى المساهمة في خفض
الفقر في المدن، وتحقيق الامن الغذائي وتحسين
إدارة البيئة الحضرية وتمكين المزارعين في المدينة
والمشاركة في الحكم بتطوير قدرات المعنيين
المحليين بقطاع الزراعة في المدن، وتسهيل
صياغة سياسات المشاركة وتعدد الأطراف
المعنية، والتخطيط العملي في مجال الزراعة
الحضرية بما فيه إعادة استخدام النفايات
العضوية ومياه الصرف في المدن.

نرحب بالمجلة بالمبادرات الجديدة على مستويات
الأفراد، والاحياء، والمدن، والبلاد، ويتم إيلاء
الاهتمام الى النواحي التقنية الاجتماعية،
والاقتصادية، والمؤسسية والسياسية لأنظمة
إنتاج الاغذية الحضرية بشكل مستدام، وتسويقها
ومعالجتها وتوزيعها. اننا نرحب بأي مقال حول
المواضيع التي تهتمنا، ونهتم بنشره، الا ان المجلة
تركز على مواضيع محددة (للاطلاع على اعداد
سابقة بلغات غير العربية الرجاء زيارة موقع:
www.ruaf.org

نرحب بمساهماتكم في نشر آرائكم لمقالات تعالج
المواضيع المتعلقة بالزراعة الحضرية في الاعداد
المسقبلية. كما سوف يتم نشر عدد من المقالات التي
تعالج محور مشترك في الاعداد المستقبلية لمجلة
الزراعة الحضرية التي تصدر بالتنسيق مع المجلات
باللغات الاجنبية. المحاور المتناولة هي التالية:
٢٠٠٧

العدد ٦: "عدد خاص: المواد التي أعدت للمحاضرات
ونواتج المشاريع التمهيديّة التي تبعت التدريب
الاقليمي وتشارك المعلومات في مجال الزراعة
الحضرية في الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية
٢٠٠٦-٢٠٠٥

العدد ٧: "تعزيز منظمات المنتجين الحضرين
والمؤسسات المصغرة".

العدد ٨: (باللغة العربية) والعدد ١٨ (باللغات
الاجنبية): إدارة المياه الحضرية المستدامة، الاستفادة
إلى أقصى حد من استخدام المياه في الزراعة في المدن
(الجمع، التخزين، المواد الغذائية، العلاج، وما الى ذلك).